جامعة الملك سعود
كلية الآداب
مجلة الآداب
ردمد (ورقي): ٣٦٢٠-١٠١٨
ردمد (النشر الإلكتروني): ٨٣٣٩-١٦٥٨

King Saud University
College of Arts
Journal of Arts
ISSN (Paper):1018-3620
ISSN (Electronic):1658-8339

مجلة الآداب، مج (٣٣)، ع (٣)، ص ص ١٣١-١٥٤، جامعة الملك سعود، الرياض (٢٠٢١م/ ١٤٤٢هـ)
Journal of Arts, Vol. 33 (3), pp 131-154, © King Saud University, Riyadh (2021 /1442H.)

التمكين المجتمعي كمدخل للتنمية الاجتماعية: دراسة كيفية باستخدام النظرية المجذرة لعوائق الممارسة بالمجتمعات الريفية

حسن مرشد الذبياني

أستاذ علم الاجتماع المساعد، قسم العلوم الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة طيبة

(قدم للنشر في ١٠/ ٦/ ١٤٤٢هـ، وقبل للنشر في ١٥/ ٩/ ١٤٤٢هـ)

الكلمات المفتاحية: النظرية المجذرة، التمكين المجتمعي، التنمية الاجتماعية.

ملخص البحث: هدفت الدراسة إلى الكشف عن عوائق ممارسة التمكين المجتمعي كمدخل لتحقيق التنمية الاجتماعية، واقتراح نموذج لممارسته، من كونها دراسة استكشافية تم تبني المنهج الكيفي بأسلوب "النظرية المجذرة" لتحقيق الأهداف. أكدت الخلفية النظرية للدراسة على وجود تضارب في المفهوم على المستوى النظري وكذلك المستوى التطبيقي، فتناوله من خلال الدراسات السابقة كان يقتصر على محاور محددة أو فئات بعينها، والذي حاولت الدراسة تسديده من خلال البدء بعمومية تناول الموضوع دون النظر إلى موضوع محدد أو مجموعة محددة داخل المجتمع. توصلت الدراسة إلى نظرية "مثلث العوائق ونموذج الممارسة"، وهو مفهوم نظري معقد ومتعدد الأبعاد يستند على ثلاث فئات أساسية، تمثل العوائق المرتبطة بالتنمية الاجتماعية، الواجب تفاديها لتحقيق نموذج الممارسة، وهي عوائق ثقافية ومنهجية، عوائق مهارية وتعليمية، وعوائق إجرائية وتنفيذية، وقد تم الاعتماد عليها لبناء نموذج الممارسة للتمكين المجتمعي. أوصت الدراسة بضرورة إنشاء مركز للتمكين المجتمعي لدعم ومساندة ممارسة التمكين المجتمعي للتنمية الاجتماعية المحلية.

Community Empowerment as a Method for Social Development: a Qualitative Study of Obstacles to Practice in Rural Communities Using the Grounded Theory

Hassan Murshid Al Dhubyani
Assistant Professor of Sociology, Department of Social Sciences, College of Arts and Humanities, Taibah University
(Received:10/6/1442 H, Accepted for publication: 15/9 /1442 H)

Keywords: grounded theory; community empowerment; social development.
Abstract. The study aimed to uncover the obstacles to practicing community empowerment as an entry point to achieve social development, and in order to suggest a practical model, the qualitative method was adopted using the "Grounded theory" to achieve the study goals. The theoretical background of the study confirmed the existence of a conflict both at the theoretical and application levels, and dealing with it in previous studies was limited to a few aspects or a specific community group, a limit that the current study tried to address by tackling the theme in general without considering a specific topic or a specific community group. The study reached the theory of "obstacle triangle and a practicing model", It is a complex and multi-dimensional theoretical concept based on three basic categories that represent the obstacles related to social development and that must be avoided in order to achieve the practicing model. The obstacles are cultural and methodological, skill and educational, and procedural and implementation, and have been relied upon in order to build the practice model for community empowerment. The study recommended that center for community empowerment to support practicing empowerment to community development must be established.

مقدمة:

تُشكِل المناطق الريفية همًا تنمويًا بسبب بعدها عن الأقطاب التنموية، لذلك تسعى الحكومات من خلال خططها التنموية وسياساتها الوطنية إلى تحقيق التوازن التنموي في مجتمعاتها دون استثناء من خلال تبني المداخل الإنمائية الحديثة التي أنتجتها أيدولوجيات تنظير مرحلة ما "بعد التنمية" (Post-Development) لتحقيق تنمية شاملة من خلال مشاركة المجتمع وتمكينه من أدواتها، من خلال التكامل والشراكات المتنوعة بين جميع قطاعات المجتمع؛ العام، والخاص، والمدني، وتمتد هذه الشراكة إلى أفراد المجتمع أنفسهم الذين يعدّون أحد أهم الموارد التنموية وأبرز دعائم استدامتها – التي يسعى المجتمع الدولي إلى تحقيق أهدافها السبعة عشر– ويعبّر عنها بالمصطلح التنموي "الموارد البشرية"، الذي يعد استثمارها وتنميتها من أبرز أهداف وتوجهات البرامج الإنمائية على مستوى العالم، وأحد محاور البرنامج الإنمائي للقضاء على الفقر والعوز والتهميش في الأمم المتحدة (الأمم المتحدة، ٢٠١٥). يعد التمكين المجتمعي جزءًا أصيلًا من عملية التنمية الاجتماعية، فقد أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة "أن التمكين للناس يدخل في صلب التنمية الاجتماعية"، وتم التأكيد بنفس السياق على أن التمكين يتعلق بشكل مباشر "بتعزيز قدرات جميع الأفراد والجماعات، لاسيما من يعيشون في فقر، والفئات الاجتماعية (الشباب والمسنون والمعاقون والشعوب الأصلية)، على المشاركة بشكل تام في جميع جوانب المجتمع"، وتؤكد الأمم المتحدة كذلك مبدأ "التشجيع على التمكين للناس في سياق القضاء على الفقر، وتحقيق الإدماج الاجتماعي والعمالة الكاملة، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع" (الأمم المتحدة،٢٠١٣ ، ص٩،٤،٢)، فالتمكين للمجتمع يعد عاملًا محوريًا في صناعة التنمية الاجتماعية المحلية (Laverack, 2001)، وهو كذلك وسيلة أولية لبناء القدرات لتحسين نوعية الحياة، والحد من الفقر، والنمو والتغيير المطلوب على المستوى المحلي (Noraini & AbuTalib, 2015). تساعد عملية التمكين المجتمعي على تنظيم وتهذيب علاقات القوة داخل المجتمع، والحد من استبعاد المستهدفين من العملية التنموية، وزيادة وعي المجتمعات التنموي من خلال التفاوض وإبداء الرأي حول القضايا التنموية التي تخص حياتهم، وتعزيز الانتماء والولاء لمشاريعها خصوصًا المرتبط منها بواقعهم (Bennett, 2002; Narayan, 2002). تسعى المملكة العربية السعودية من خلال خططها التنموية وتوجهاتها الاستراتيجية وبرامجها المختلفة في ميدان التنمية الاجتماعية إلى تبنّي نهج التمكين للوصول إلى مستوى حضاري وثقافي يكون به المواطنون ـ بجميع فئاتهم ـ شركاء بصناعته، وقادرين على قيادته واستدامته باقتدار اعتمادًا على ما هو متاح من مصادر تنموية محلية وموارد بشرية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

يلعب الريف السعودي دورًا استراتيجيًا في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تقديم سلة متنوعة تحوي عددًا من البدائل الاستثمارية والخيارات التنموية، إلا أن التطور التنموي السريع بالمجتمع السعودي خصوصًا في المدن الرئيسة أدى إلى نزعة حضارية لصالح المدن، عزز ذلك جاذبية المدن على حساب القرى، رغبة بالحصول على فرص أفضل لتحسين المستويات المعيشية، مما انعكس على المناطق الريفية سالبًا من خلال تسرب طاقاتها البشرية. لذلك لابد من وجود آلية فعّالة لدعم الحراك التنموي بالمناطق الريفية وتسريعها من خلال شراكة مثمرة وتكامل مع الجهود الحكومية وباقي قطاعات المجتمع، ويعد استخدام مدخل التمكين المجتمعي لتحقيق هذا الغرض من الخيارات الاستراتيجية، من خلال تصدره لطاولة النقاشات وجداول الأعمال في الهيئات والمنظمات التنموية العالمية، تكمن المشكلة، بأنه لايزال مفهوم التمكين غير متفق عليه خصوصًا فيما يرتبط بجوانبه التطبيقية (Cavalieri & Almeida, 2018; Miller, 2006; Kieffer, 1984)، تأتي هذه الدراسة، من خلال استخدام منهج النظرية المجذرة، كمحاولة لسد هذه الثغرة، بفهم ما يعنيه التمكين المجتمعي إمبريقيًا، وما يشير إليه في سياقات مختلفة داخل المجتمع، مع التركيز على آلية ممارسته وتقييم نتائجه، على مستوى كل من الفرد والجماعة (Albuquerque, 2017)، من المهم أن

تتم عملية التنمية الاجتماعية من خلال إستراتيجية تناسب المجتمع المستهدف، وتخاطب التدخل الموجه، فهي عملية تأتي بعد سلسلة من الخطوات التي تحاور التغير الاجتماعي من خلال ثقافة المجتمع المحلي وتدفعه إلى تبنّي نهج التمكين كآلية من خلالها يمكن أن يخرج من المستوى الحالي إلى مستوى أفضل (Santosa, 2014)، وللوصول الى نتائج ذات قيمة عالية في تعزيز دور المجتمع المحلي لقيادة الفعل التنموي المشترك، خصوصًا في المجتمعات الريفية، فإنه من المهم الكشف عن العوائق التي تقف أمام ممارسة نهج التمكين المجتمعي، وبناء نموذج ملائم لممارسته مستمد من واقع المجتمع، **بناءً** عليه تمت صياغة تساؤلات الدراسة كما يلي:

- ما عوائق ممارسة التمكين المجتمعي مدخلًا للتنمية الاجتماعية في المناطق الريفية؟
- ما أفضل نموذج لممارسات مدخل التمكين المجتمعي لتحقيق التنمية الاجتماعية في المناطق الريفية؟

أهمية الدراسة وأهدافها:

ترتبط هذه الدراسة بأحد محاور رؤية المملكة (2030) "وطن طموح" وهو المحور الثالث، ويندرج تحت هذا المحور الهدف السادس من أهداف الرؤية وهو تمكين المسؤولية الاجتماعية، ويتفرع من هذا الهدف في المستوى الثاني ثلاث أهداف، ترتبط هذه الدراسة بالهدف الأول منها وهو "رفع تحمّل المواطن للمسؤولية"، وتأتي هذه الدراسة للمشاركة في تحقيق هذا الهدف من خلال سعيها للكشف عن عوائق التمكين، وبناء إستراتيجية ملائمة لتحقيقه في المناطق الريفية. تكمن الأهمية النظرية للدراسة من خلال تقديم تصور نظري وإطار مفاهيمي حول مفهوم التمكين المجتمعي، وتمتد أهمية هذه الدراسة إلى إيضاح التصورات النظرية لأطراف المعادلة التنموية في المناطق الريفية حول مفهوم التمكين المجتمعي ومعوقات تطبيقه، كما أنها محاولة للإضافة إلى المكتبة العلمية في التخصص، لرفد المراجع العربية حول مفهوم التمكين المجتمعي، والتنمية الاجتماعية. وتبرز أهمية هذه الدراسة التطبيقية من خلال الكشف عن عوائق التمكين المجتمعي في الريف، والمساهمة في بناء إستراتيجية مناسبة لممارسة التمكين المجتمعي للتنمية الاجتماعية تُبنى على مفاهيم أقرب لواقع المجتمع المحلي وثقافته، لضمان استدامة المشاريع والبرامج التنموية، كما يمكن أن تفيد نتائج هذه الدراسة العاملين في حقل التنمية الاجتماعية والمخططين لها، لذلك تمت صياغة أهداف الدراسة كما يلي:

- الكشف عن عوائق ممارسة التمكين المجتمعي مدخلًا للتنمية الاجتماعية في المناطق الريفية.
- اقتراح نموذج لممارسات مدخل التمكين المجتمعي لتحقيق التنمية الاجتماعية في المناطق الريفية.

الإطار النظري:

التمكين المجتمعي: (Community Empowerment)

على الرغم من أن الجذور التاريخية لمفهوم التمكين تعود إلى نزعة النظرية الماركسية، إلا أنه تبلور من خلال علم النفس الاجتماعي (Rappaport, 1981)، وبرز التمكين في مجال العمل الاجتماعي نهجًا عمليًا للتدخل المجتمعي خلال فترة نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي، من خلال توظيفه في الحركة النسوية، وعلم النفس، وحركة التمييز العرقي بشكل كبير بهدف الوصول إلى مستوى من التأثير وحفظ الحقوق داخل المجتم (Cornwall & Brock, 2005)، خلال فترة السبعينيات، برز في توجهات رفع القمع والتهميش عن الفقراء والمستبعدين مجتمعيًا، حيث وظف (Paulo Freire) التمكين "كفلسفة" لبناء مشروع للتحول الاجتماعي يهدف إلى تمكين الفئات المستبعدة والمهمشة ودمجها بالمجتمع ليصبحوا أقوى من خلال توعيتهم ليتمكنوا من معرفة حقوقهم، ومن ثم المطالبة بها بشكل واعٍ وجماعي (Freire, 1970). ومنذ أواخر السبعينيات أصبح هذا المفهوم يستخدم بشكل كبير في السياقات الأكاديمية ومنظمات الغوث والمساعدة، بما في ذلك الخدمات الاجتماعية، وعلم النفس الاجتماعي، وصحة المجتمع، ومحو الأمية، وتنمية المجتمع (Simon, 1994)، خلال هذه الفترة ظهر مفهوم التمكين بوتيرة متزايدة في مناقشة التدخل المجتمعي الوقائي، ففي حين كانت فكرة التمكين جذّابة لكل من

النظرية والتطبيق، إلا أن قابليتها للتطبيق كانت محدودة بسبب حداثة المفهوم وغموضه المفاهيمي (Kieffer, 1984)

خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات أصبح لمفهوم التمكين توجّه جوهري في عمل الكثير من المنظمات التنموية حول العالم، حيث بدأ مفهوم التمكين يرسّخ مكانته كتوجّه عالمي يتواجد في أجندة الأعمال التنموية، وأصبح مصب اهتمام أغلب منظمات التنمية الدولية وهيئاتها خصوصًا في محور الحد من الفقر، حيث دعم بشكل كبير موضوع مشاركة المهمشين في العملية التنموية (Calvès, 2009)، فعلى سبيل المثال "جرى الإفصاح عن جوانب التمكين، من قبيل المشاركة، وكرامة الإنسان وحريته، والاستفادة التامة من الموارد البشرية في العديد من الصكوك الأساسية التي أصدرتها الأمم المتحدة عن السياسات الإنمائية، ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (أنظر قرار الجمعية العامة ٣٤/ ١٨٠)، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (أنظر قرار الجمعية العامة ٢١٧ألف د-٣))، والإعلان حول التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي (أنظر القرار ٢٥٤٢ (د-٢٤))" (الأمم المتحدة، ٢٠١٣، ص٢).

التمكين والتنمية الاجتماعية:

(Empowerment and Social development)

يحقق مفهوم التمكين المجتمعي الاتجاه التنموي من أسفل إلى أعلى (Bottom-up) من نظرية ما بعد التنمية (Post-development theory)، وقد ظهر توجّهًا نظريًا مواكبًا للتطلعات العالمية الحديثة خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات في الاتجاه الأيديولوجي الرافض للتنمية بمفهومها الكلاسيكي، من خلال توظيف قدرته منهجًا مناسبًا لتفعيل دور الأبعاد الاجتماعية في تحقيق التنمية المحلية الشاملة. وبغض النظر عن اختلاف الرؤى حول مفهوم التمكين والتأصيل له "فإن التمكين عامة يهدف إلى إحداث تغيير في هياكل القوة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعيش فيها بما يتضمنه ذلك من ضرورة توافر ثقة الفرد بنفسه وبقدراته وإمكاناته ومن ثم استعداده النفسي للاختيار بين البدائل المختلفة" (زكريا، ٢٠١١، ص٤٣)، ويستخدم كذلك للتعبير عن أنه عملية يتم من خلالها تحرير المستبعدين لتمكينهم من ممارسة حقوقهم الطبيعية والمشاركة في بناء مجتمعاتهم من خلال استخدام الموارد المتاحة واتخاذ القرارات التي تخصهم (SDC, 2004)، واستُخدم في مجالات متعددة وغير ثابته داخل المجتمع، ولا يزال التصوّر لممارسته الميدانية غير متفق عليها ويشوبها الغموض (Cavalieri & Almeida, 2018; Miller & Campbell, 2006,). تم عد الجوهر الحقيقي للتمكين المجتمعي، بأن يوضع المجتمع فاعلًا أساسًا في جميع مراحل العملية التنموية، ويتم تطبيق "التمكين من خلال جعل المجتمع يحدد المشاكل والمشاركة في التخطيط وتنفيذ البرنامج مما يؤدي إلى اعتماد كبير على الذات" (Badaruddin, et al., 2017, p182)، وفي إطار التنمية الاجتماعية يعتبر مفهوم التمكين نهج مؤثر لدعم غير القادرين بالمجتمع على المشاركة والمساهمة بفاعلية في عملية تشكيل مجتمعهم واتخاذ القرارات التنموية التي تخصهم، حيث تشير لجنة التنمية الاجتماعية في الأمم المتحدة بأنه "يقتضي التمكين للشرائح الضعيفة من السكان مجموعة شاملة من السياسات والمؤسسات التي تستهدف تعزيز مدى توافر الوظائف وسبل المعيشة والخدمات. وثمة حاجة إلى الفعالية في تنسيق جميع الأنشطة، بدءًا من التعليم والرعاية الصحية وحتى الحوكمة والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بهدف التمكين للناس عن طريق توسيع نطاق الفرص التي تتيح لهم العيش في كرامة وأمان" (الأمم المتحدة، ٢٠١٣، ص٤). طال مفهوم التمكين كذلك الخطاب السياسي بشكل ملاحظ، خصوصًا خلال فترة التسعينيات الميلادية، الذي كان سببه الأساس ـ كما تمت الإشارة ـ هو الاتجاه التنموي الحديث في إبراز أهمية دور المجتمع في صناعة التنمية في ذلك الوقت، حيث عد التمكين المجتمعي أحد أدواته المنهجية لبلوغ التنمية الاجتماعية، ففي إعلان كوبنهاغن برعاية الأمم المتحدة بالقرار العاشر "بشأن التنمية الاجتماعية"، تم التأكيد على مبدأ أساسي للتنمية وهو أن يولي "في السياسات والتدابير الوطنية والإقليمية والدولية أولوية قصوى للنهوض بالتقدم الاجتماعي والعدالة وتحسين حالة

الإنسان، على أساس المشاركة الكاملة للجميع"، وبنفس السياق في القرار نفسه حدد قادة العالم إطارًا للعمل يتمثل في أن "التمكين للناس، ولا سيما المرأة، من أجل تعزيز قدراتهم الشخصية هو هدف رئيسي من أهداف التنمية ومواردها الرئيسي. ويقتضي هذا التمكين مشاركة الناس مشاركة كاملة في وضع القرارات التي تحدد سير مجتمعاتنا ورخائها وفي تنفيذ تلك القرارات وتقييمها" (الأمم المتحدة، ١٩٩٥، قرار ١).

ويشير سايمون إلى أن مفهوم التمكين يعبّر عن تغيير المبادئ لأفراد المجتمع، مثل قدرة الأفراد والجماعات على العمل من أجل ضمان رفاههم وحقهم في صنع القرارات المتعلقة في مجتمعهم، وقد سيطر هذا التوجه على حركة البحث العلمي وعمليات التدخل الاجتماعي لتمكين أصحاب الحاجة والمهمشين للمشاركة في تغيير مجتمعاتهم (Simon, 1994)، فقد تم تعريف التمكين بالأمم المتحدة، من خلال برنامجها التنموي عام (٢٠٠٤) على أنه "عملية التحول في علاقات القوى القائمة واكتساب قدر أكبر من السيطرة على مصادر السلطة. إذ يساعد التمكين على بناء قدرات الناس التي تمكنهم من فهم القوى الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والسيطرة عليها كي يعملوا فرديًا أو جماعًيا على تقرير خياراتهم إزاء الحال الذي يريدون أن يكونوا عليه، وعمل ما من شأنه تحقيق أفضل مصالح لهم، بما يفضي إلى تحسين حال معيشتهم" (UNDP, 2004, p12). يشير كيفير بأنه "يتم وصف التمكين على أنه البناء المستمر لكفاءة تشاركية متعددة الأبعاد، يشمل هذا المفهوم كلًا من التغيير المعرفي، والسلوكي، والآثار المترتبة على الممارسة" (Kieffer, 1984, p9)، وهناك عدد من الدراسات تدعم الاتجاه الذي يؤكد على أن التمكين يمكن تحقيقه من خلال المشاركة التنموية، وهي كذلك وسيلة يمكن من خلالها الحد من التهميش وعدم المساواة (Morgan, 2016; Itzhaky, 2000; Abdul Wahid, 2016)، كما أنه يُنظر إلى التنمية التشاركية على أنها نهج واعد بشكل خاص لتعزيز تمكين المجتمع (Christens, 2012)، يشير العتيبي إلى أن التمكين هو "فلسفة إعطاء مزيد من المسؤولية وسلطة اتخاذ القرار بدرجة أكبر للأفراد في المستويات الدنيا" (٢٠٠٤أ ص٩٢)، أما الخصائص التي لابد وأن تتوفر بالأفراد الممكنين هي؛ القدرة على تحديد وفهم إمكاناتهم، والقدرة على التخطيط، وتوجيه أنفسهم من خلال توقع التغيرات المستقبلية، والقدرة على التفاوض، والتعاون، والمساومة، للحصول على المنفعة، وأخيرًا تحمّل المسؤولية ونتائج القرارات المتخذة لزيادة مستوى المحاسبة (Sumarjo, 2004).

الدراسات السابقة:

اعتمد تناول الدراسات السابقة على أسلوب النظرية المجذرة وذلك بالعودة إلى الدراسات السابقة بعد ظهور الفئات الفرعية، لذلك تناولت الدراسات السابقة عوائق التمكين المجتمعي، من خلال استعراض الدراسات التي تطرقت لأثر الجوانب الثقافية والمنهجية ودور الجوانب المهارية والتعليمية وأهمية إدراك المتطلبات الإجرائية والتنفيذية، وكذلك عرض عدد من الآليات التطبيقية وبرامج ممارستها لتحقيق التمكين المجتمعي.

ففيما يرتبط بالعوائق التي تواجه تحقيق التمكين المجتمعي بالجوانب الثقافية والمنهجية تناولت دراسة الوليدات (٢٠١٩) حول دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة الريفية، وقد أثبتت الدراسة أن أكبر العوائق هي ثقافة المجتمع السلبية، وعدم التدريب على تبني واستخدام التقنية الحديثة، ومحدودية الدعم المادي من القطاع الخاص، وغياب حاضنات الأعمال للنساء بالمجتمعات الريفية. هدفت دراسة Sutawa (2012) إلى الكشف عن كيفية تمكين المجتمع المحلي من خلال برنامج تنموي لدعم مشاريع للسياحة في أندونيسيا للتخفيف من حدة الفقر والحفاظ على البيئة الطبيعية والثقافة المحلية، يتوافق مع ثقافة المجتمع المحلي، وإعداد المجتمع المحلي لإدارة البرنامج المقترح. وأبرزت بعض الدراسات دور البرامج التعليمية في التمكين المجتمعي من حيث التكامل مع باقي القطاعات التنموية بالمجتمع، وأهمية إعدادها متوافقة مع الثقافة المحلية، والتسويق لها من أجل دعمها من الجهات المانحة، حيث أثبتت دراسة أبو ساكور (٢٠١٤) أهمية دور الجامعة في التمكين المجتمعي من خلال دعم الشباب

وتطوير مهاراتهم الشخصية والقيادية والمهارات العلمية والعملية. حيث أشار خزعلي (٢٠١٩) بأن هناك دورًا كبيرًا لاستثمار الصناعات التقليدية النابعة من ثقافة المجتمع المحلي في تحقيق التمكين المجتمعي، فبجانب أنها جزء من التراث الثقافي، فإن لها أهمية اقتصادية واجتماعية تدفع أفراد المجتمع للمشاركة التنموية، وقد أوصت الدراسة بأن تتبنى مراكز التدريب المهني برامج تعنى بالتدريب وتطوير الصناعات الحرفية التقليدية، وأن يتم تمويل المشاريع المهنية من الجهات المانحة، وإنشاء سوق محلية لتسويق منتجاتها. من جانب آخر تناولت الأدبيات أهمية تطوير القدرات الإدارية المهارية لأفراد المجتمع في عملية التمكين المجتمعي، من خلال جهات تدريبية وتعليمية متخصصة، حيث أشارت دراسة Kieffer (1984) حول آلية تمكين المواطن، بأنها عملية تحتاج إلى تعليم وتدريب متخصص من خلال برامج تعليمية للكبار وتنمية مهاراتهم الفنية. أما دراسة AbduWahid (2016) حول آليات مشاركة المجتمع في العملية التنموية والعوائق التي تواجه تمكينه، كشفت الدراسة أنه من أكبر عوائق التمكين هي التدخلات السياسية، وسيطرة النخبة على المجتمع، وأثبتت الدراسة بأن عملية بناء قدرات المجتمع المحلي الإدارية هي عنصر مهم لاستدامة العملية التنموية، وهي مكون رئيس للتمكين المجتمعي. وفي دراسة Ljunggren, et al., (2010) لتمكين الريفيين بإقليم التبت، هدفت الدراسة إلى الكشف عما إذا كان للمناقشات الجماعية المركزة بين الريفيين بالتبت دور لتُعرّفهم على احتياجاتهم وإمكاناتهم التنموية الخاصة، وقد تم إشراك مدربين متطوعين معهم، كممارسين اجتماعيين لفرق العمل وكان لهم دور مهم في تحقيق التمكين المجتمعي.

وفيما يخص نماذج الممارسة وآليات التطبيق، وأفضل الإستراتيجيات التي تساعد على تحقيق التمكين المجتمعي للتنمية الاجتماعية المحلية، فقد تناولت دراسة Santosa (2014) آلية بناء إستراتيجية لإدارة تمكين للمجتمع الريفي اعتمادًا على الموارد المحلية، وقد أكدت الدراسة أن إستراتيجية التمكين تعتمد على عمل توازن منهجي مدروس داخل المجتمع المحلي بين الموارد الطبيعية والكوادر البشرية، وتعزيز ثقافة المجتمع نحو تبني مفهوم التنمية، وتعزيز الشراكة والترابط والتكامل بين المجتمع المحلي والحكومة المحلية وباقي المنظمات الخاصة والمدنية. كما استهدفت دراسة Pudji (2011) بعنوان نموذج لبرنامج تمكين الأسرة لتنمية المجتمع في غرب جاوة، مدى فاعلية برامج تمكين الأسرة المقدمة من جامعة بوجور الزراعية، لجعل الأسر قادرة على قيادة البرامج والمشاريع الاقتصادية الصغيرة، وتوصلت الدراسة إلى أهمية بناء المهارات الإدارية والفنية، وإنشاء شبكة أعمال محتملة لبدأ التنمية الاقتصادية بالمجتمع، وإنشاء جمعيات تعاونية داعمًا للتنمية الاقتصادية بالمجتمع. كما اهتمت بعض الدراسات بالجوانب الإجرائية والتنفيذية للوصول إلى تمكين فعّال، مثل إجراءات تحقيق مبدأ الشراكة والترابط بين الفواعل التنموية بالمجتمع، وتوفر البيانات والمعلومات اللازمة، ودورها في تحقيق الفعل التنموي من خلال مبدأ التمكين، ففي دراسة (2013) Vikram تم تناول موضوع تمكين المرأة من خلال التمويل المصغر في الهند لبرنامج المساعدات الذاتية (SHGs) طريقةً لتحسين أحوال النساء العاملات اللواتي فقدن أعمالهن بسبب الأزمة الاقتصادية، توصلت الدراسة بفعالية البرنامج بتحسين أو ضاع النساء من خلال تمكنهن من خلق فرص عمل لحسابهن، وأنه أداة قوية للتخفيف من حدة الفقر بين النساء بالمجتمع. أما في دراسة Noraini & AbuTalib (2015) حول تمكين المجتمعات المحلية، ناقشت الدراسة المبادرة الحكومية (اللامركزية) معززًا لدعم مشاركة وتمكين المجتمع وعدها وسيلة مهمة لتحسين نوعية الحياة، والحد من الفقر، وتحقيق التنمية والتغير على المستوى المحلي، كشفت الدراسة أن من أهم عوائق نجاح المبادرة عائق تدخل السلطة المحلية بإدارة البرنامج، وعدم كفاية الدعم المادي المقدم لبناء طاقات وقدرات المجتمع المحلي. وتناولت دراسة Awaluddin, et al. (2019) فاعلية تنفيذ برامج التمكين المجتمعية المستقلة من خلال شراكة منهجية بين الحكومة والمنظمات الفاعلة تنمويًا في بناء القدرات وتقديم المساعدات المالية والإدارية المبنية على دراسة واقع المجتمع المحلي، أكدت الدراسة على أنه قد تم

تنفيذ برامج التمكين بشكل ناجح من خلال تبني شراكات منظمة ومدروسة وإجراءات شفافة وواضحة.

التعليق على الدراسات السابقة:

ناقشت الدراسات السابقة موضوع تمكين المجتمع المحلي في المناطق الريفية من خلال التركيز على العقبات التي تواجه برامج التمكين داخل المجتمعات المحلية، والإستراتيجيات التطبيقية لها ويمكن تصنيفها كما يلي؛ عوائق سياسية ترتبط بالسلطة المحلية والنخبة داخل المجتمع، وعوائق ثقافية ترتبط بوعي المجتمع وجاهزيته، وعوائق إدارية ترتبط بإدارة وتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية من خلال التمكين المجتمعي، كما أبرزت الدراسات السابقة عدة عوامل ترتبط بنجاح نماذج إستراتيجية التمكين المجتمعي مثل التدريب وتطوير القدرات للسكان المحليين، والاعتماد على الموارد الطبيعية والبشرية المحلية، والحفاظ على الثقافة المحلية، وكذلك تحقيق التكامل والشراكة بين أطراف معادلة التنموية داخل المجتمع القطاع الحكومي والخاص، واللامركزية، والشراكة. وقد اختلفت الدراسات السابقة عن هذه الدراسة بتركيز الدراسات السابقة على تناول وجه واحد من أوجه العقبات التي تواجه تحقيق التمكين التنموي في المناطق الريفي، وبعضها تناول فئة محدودة داخل المجتمع. تحاول هذه الدراسة تناولت العقبات التي تواجه ممارسة مبدأ التمكين المجتمعي بشكل عام دون افتراض مسبق لها، وكذلك تضمين جميع الفئات السكانية "الديموغرافية" خصوصًا الفئة العمرية ونوع الوظيفة داخل مجتمع الدراسة.

الإجراءات المنهجية:

نوع الدراسة ومنهجها:

تعد الدراسة من ضمن أنواع الدراسات الاستكشافية التي تهدف الى تحقيق معرفة جديدة ترتبط بموضوع الدراسة، لذلك تم تبنّى المنهج الكيفي بهذه الدراسة من خلال استخدام أسلوب تحليل النظرية المجذرة، فمشكلة الدراسة تتمحور حول استكشاف المعاني والتصورات لأفراد العينة عن معوقات التمكين المجتمعي في المجال التنموي، حيث تبرزت أهمية استخدام المنهج الكيفي بطريقة النظرية المجذرة بالدراسات التي من خلالها يتم سبر الخبرات والمعاني للمشاركين حول الأحداث التي يمرون بها، حيث يساعد على عملية جمع البيانات وتحليلها عن طريق المقارنة المستمرة والمنتظمة للوصول إلى تصور نظري مفاهيمي يشرح الواقع بشكل مناسب (Charmaz, 2006; Creswell, 2005; Glaser & Strauss, 1999). يساعد استخدام منهج النظرية المجذرة إلى تجاوز التخمينات والتصورات المسبقة، والوصول إلى مستوى أبعد من ذلك من خلال تحديد ما يتحكم بما يجري من عمليات، والذي يعبر عنه بالسياق الذي تحدث به الظاهرة المدروسة، الذي يساعد المختصين على التدخل بثقة للمساعدة في حل الاهتمامات المشتركة (Glaser, 1978).

يشير مفهوم النظرية المجذرة إلى أسلوب "اكتشاف نظرية من البيانات التي يتم الحصول عليها بطريقة منتظمة من البحث الاجتماعي" (Glaser and Strauss, 1967, p2)، وآلية عملها ترتكز حول "جمع البيانات لخلق نظرية حيث يقوم الباحث بجمع بياناته ميدانية ومن ثم ترميزها وتحليلها بشكل مترابط وثابت، ومن ثم يقرر ما هي البيانات التي سيتم جمعها بعد ذلك وأين يمكنه العثور عليها بشكل متكرر، إلى أن تظهر النظرية" (Glaser and Strauss, 1967, p45).

أسلوب التحليل وأدواته:

اعتمدت هذه الدراسة إجراءات وأسلوب منهج النظرية المجذرة في التعامل مع البيانات من خلال استخدام مراحل الترميز الثلاث لمدخل النظرية المجذرة وهي؛ الترميز المفتوح (Open coding)، ثم الترميز المحوري (Axial coding) وأخيرًا الترميز الاختياري (Selective coding)، بشكل متزامن وثابت (الذبياني، ٢٠١١). كما تم استخدام المقابلات المعمّقة وجها لوجه، والجماعية كأدوات لجمع البيانات. لتحقيق المثلثية التي تؤكد عليها النظرية المجذرة، اعتمد الباحث على تناول مصادر متنوعة للبيانات أولية ويمثلها أفراد العينة، وثانوية تمثلها المواقع الإلكترونية والبيانات الورقية المتاحة لمجتمع

الدراسة، "حيث إنها تساعد الباحث على مقارنة البيانات التي تأتي من مصادر مختلفة" (الذبياني، ٢٠١١، ص١٨). تم جمع البيانات على مرحلتين مترابطتين؛ بدأت المرحلة الأولى بالمقابلات الميدانية الأولية لتحديد الاتجاه العام لموضوع الدراسة، ومن ثم المرحلة الثانية مع إجراءات الترميز المفتوح(Open coding) حيث تم استخراج المفاهيم والخصائص الأولية وربطها بالمقابلات اللاحقة إلى أن تمت صياغة الفئات الفرعية، والعودة لها كل ما دعت الحاجة إلى تكوين فئات فرعية أو مراجعتها ومقارنتها، وقد ساعدت هذه المرحلة في توجيه الباحث في الرجوع للدراسات السابقة ومقارنة نتائجها لتكون جزءًا من عملية التحليل، ومن ثم تم الانتقال إلى الترميز المحوري (Axial coding) الذي يعد الأعقد وهو حلقة الربط بين الترميز المفتوح والترميز الاختياري، من خلال مزيج من التفكير الاستقرائي والاستنباطي، عبر استخدام "مخطط التحليل"، أنظر الشكل رقم (١)، وأخيرًا مرحلة الترميز الاختياري (Selective coding) خلالها يتم اختيار الفئة المحورية التي تعبر عن النتيجة النهائية للتحليل وتكوين الإطار المفاهيمي للدراسة "الوصول إلى النظرية"، يعتمد الوصول إلى هذه المرحلة بعد الوصول إلى التشبع النظري (Glaser & Strauss, 1999; Strauss & Corbin, ٢٠١١ الذبياني، 1990;).

الشكل رقم (١): نموذج "مخطط التحليل" من أسلوب النظرية المجذرة لمرحلة الترميز المحوري (Axial Coding)

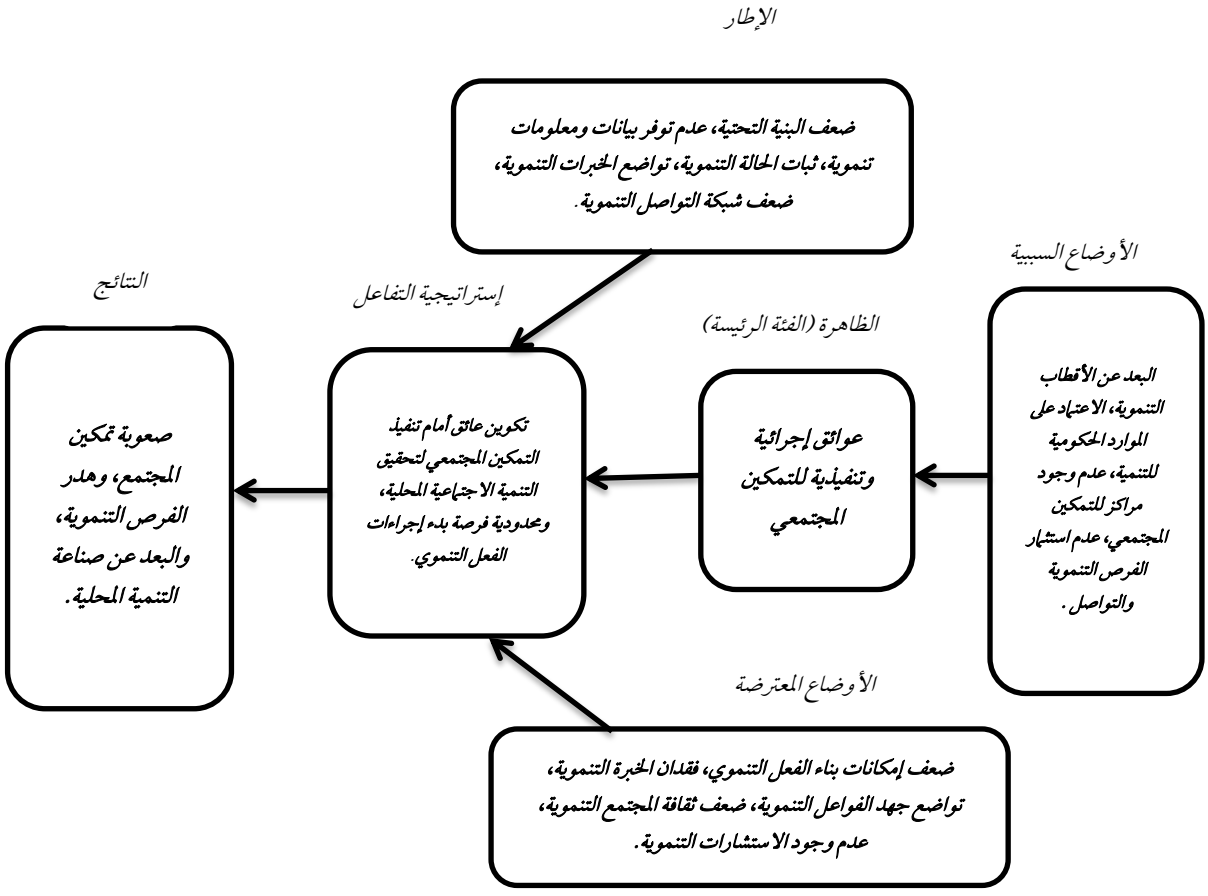

مجتمع الدراسة وعينتها:

تم تبنّي العينة التنظيرية (Theoretical sampling) حيث يسمح هذا النوع من العينات بالتتبع والاكتشاف النظري الذي يساعد على جمع البيانات وتحليلها من أفراد محددين يكون لهم صلة مباشرة في موضوع الدراسة (Patton, 2002; Strauss & Corbin, 1990)، تم اختيار

المشاركين بناءً على ما يمكن أن يقدمونه من معلومات لبناء النظرية، واعتمد الباحث في تحديد حجم العينة على تشبع البيانات (Glaser & Strauss, 1999)، فقد تم اختيار المشاركين تتابعًا وتحليل البيانات بشكل مباشر ومترابط إلى أن تم الوصول لمرحلة لا يظهر فيها معلومات جديدة والوصول إلى مرحلة التشبع النظري (Charmaz, 2006; Glaser & Strauss, 1999). تكمن المخاطرة في اختيار العينة التنظيرية في قربها من حرم التحيز وأن قرار الاختيار يمكن أن يكون ذاتيًا، ولكن من أجل الحد من التحيز تم التأكد من أن تساؤل الدارسة يرتبط بعلاقة قوية مع أفراد العينة وتطبيق معايير اختيار العينة القصدية، من حيث تمثيلها جميع من لهم علاقة مباشرة في تساؤل الدراسة، والفئة الأمثل لإعطاء التصورات والتجارب التي تعكس الواقع المدروس بكل دقة في المجتمع المستهدف (Oliver, 2006). في هذه الدراسة تم اختيار أفراد العينة بناءً على مناسبتهم لتساؤل الدراسة، الذين يمثلون فواعل التنمية الاجتماعية في منطقة الدراسة، قرية المسيجيد، حيث يساعد هذا النوع من العينات على تحقيق غرض الدراسة، من خلال فهم المشكلة في سياق تجارب أفراد العينة، الذي يعتقد الباحث بأنهم الأنسب للإجابة عن تساؤل الدراسة. عليه تكوّن مجتمع الدراسة من سكان قرية المسيجيد، إضافة إلى مسؤولي منظمات القطاع العام والخاص والمدني التي تدعم التنمية الاجتماعية. وقع الاختيار على قرية المسيجيد لعدة أسباب تخدم هدف الدراسة؛ وهي كونها قرية ضاربة في العمق التاريخي للمنطقة، ويوجد بها معالم أثرية تاريخية مهمة، وتقع على محاذاة الطريق السريع الواصل بين المدينة المنورة وينبع البحر، كما أنها تمثل المجتمع الريفي بشكل نموذجي، وأخيراً لقربها من المدينة المنورة بحوالي (٨٥) كيلومتر، مما يسهل على الباحث الذهاب والعودة بشكل متكرر ومنتظم للميدان أثناء عملية جمع البيانات وتحليلها، والذي تتطلبه طبيعة الدراسة لتحقيق التزامن في عملية جمع البيانات وتحليلها.

اشتملت عينة الدراسة على (١٤) فردًا من المجتمع المحلي المقيمين إقامة دائمة في قرية المسيجيد جميعهم أرباب أسر وتميزوا بمستويات تعليمية ووظيفية مختلفة (من الناحية التعليمية: ٤ ابتدائي، ٢ متوسط؛ ٦ ثانوي، ٢ جامعي/ ومن الناحية الوظيفية: ٤ متقاعد، ٥ حكومي، ٢ قطاع خاص، ٢ تجارة حرة، ١ عاطل عن العمل/ ومن الناحية العمرية انحصرت بين ثلاث فئات: ٦ الشباب من ١٩-٣٩ ، ٥ الرشدين ٤٠من-٦٥ عام، ٣كبار السن من ٦٦ عام فأكبر)، وشملت العينة كذلك (٣) أفراد من القطاع المدني، عدد (٣) أفراد من منظمات القطاع الخاص، وأخيرًا تضمنت العينة اثنين من القطاع العام، بلغ مجموع أفراد العينة (٢٢) فردًا، أنظر الجدول رقم (١)، وما قد يؤخذ على عينة الدراسة هو عدم تمثيلها للعنصر النسائي، والسبب في ذلك يعود إلى موانع ثقافية للمجتمع.

جدول رقم (١): توزيع أفراد العينة حسب قطاع العمل بالمجتمع "فواعل التنمية المحلية".

#	القطاع	العدد
١	القطاع المجتمعي	١٤
٢	القطاع الحكومية	٣
٣	القطاع الخاصة	٢
٤	القطاع المدني	٣
المجموع	**٤**	**٢٢**

الصدق والثبات:

في الدراسات الكيفية يتم استخدام مفهوم الموثوقية والصرامة بدلًا عن الصدق والثبات الذي يستخدم في الدراسات الكمية؛ تتمتع المناهج التفسيرية والاستقرائية بالمرونة الكافية لتحقيق الموثوقية، أو فقدانها، لذلك اعتمد الباحث لرفع مستوى الدقة في الثبات الخارجي على مدى قرب ودقة الاستنتاجات في تمثيل الواقع تمثيلًا حقيقيًا، وتطبيق الرقابة الذاتية من خلال عملية التشكيك والتقييم المستمر للبيانات الميدانية (دليو، ٢٠٠٤)، أما الثبات الداخلي فقد سعى له الباحث من خلال تبني التعددية (Triangulation) في المصادر، وكذلك الوصول إلى مرحلة التشبع النظري (Theoretical saturation)، إضافة إلى تحكيم باحثين آخرين في نفس التخصص للتقرير. حيث يشير الصدق أو الموثوقية في البحوث الكيفية إلى مدى سلامة التقرير وفهمه فهمًا حقيقيًا (دليو، ٢٠٠٤). كما أنه روعي الالتزام الأخلاقي تجاه المشاركين بالدراسة بتحقيق السرية والحرية في المشاركة والانسحاب بأي وقت.

عرض النتائج ومناقشتها:

خلال عملية ترميز البيانات مرحلة الترميز الاختياري (Selective coding) تم الوصول إلى الفئة الرئيسة التي عبّرت عن النظرية المجذرة من هذه الدراسة وهي "مثلث العوائق ونموذج الممارسة" للتمكين المجتمعي، أنظر الشكل رقم (٣). تمت صياغة الإطار المفاهيمي لمنظور الدارسة بعد أن تم التوصل إلى ثلاث فئات رئيسة كونت مثلث العوائق التي تحول دون ممارسة مدخل التمكين المجتمعي لتحقيق التنمية الاجتماعية في مجتمع الدراسة، أنظر الشكل رقم (٢)، تم وسمها بما يلي: ١) عوائق ثقافية ومنهجية، ٢) عوائق مهارية وتعليمية، ٣) عوائق إجرائية وتنفيذية، تم الوصول اليها من خلال التحليل المحوري (Axial coding)، اشتملت كل فئة من الفئات الثلاث الرئيسة على فئات فرعية دعمت ظهورها وبررت ولادتها تكونت من ثلاث عشرة فئة فرعية، تم بنائُها من خلال الترميز المفتوح (Open coding)، بربط الخصائص والمفاهيم المستقاة من مجتمع الدراسة مباشرة من حيث التشابه والاختلاف، وقد بلغ عدد المفاهيم بعد فرزها النهائي (٦٢) مفهومًا.

شكل (٢): نتيجة الترميز المحوري الوصول إلى "مثلث عوائق ممارسة التمكين المجتمعي".

عرض النتائج:

أولًا/ عوائق ثقافية ومنهجية للتمكين المجتمعي:

أقر أفراد العينة عن وجود ضعف في المعرفة بطبيعة تركيب البنية السكانية الممثلة للمجتمع المحلي، فلا يوجد تحديد واضح للفئات السكانية المختلفة داخل مجتمع الدراسة، مثل فئة الشباب، وفئة المعاقين، وفئة النساء وكبار السن، أو التركيب المبني على الميول الثقافية، أو الرياضية، أو التقنية. فالتعبير عن رأيي تلك الفئات السكانية محدود جدًا، حيث اتضح من خلال المشاركين بأن تمثيل رأي فئات المجتمع المختلفة يعتمد بشكل أساسي على فئة واحدة وهي بأرباب الأسر أو المسؤولين عن الأسر أو المجتمع المحلي، ويعد هذا الأمر طبيعي في المجتمعات الريفية المحافِظة وتدعمها الثقافة المحلية وتعتبر جزءًا منها.

يقول (ع ٤) "كلهم أهل ديرة وحدة ويش بيجيبون جديد...". ويضيف آخر (ع ١١) "الرأي عند أهل المعرفة من الشيبان والشيوخ ما نقدر نخالفهم ونزيد عليهم".

كما اتضح من خلال تصور المشاركين وجود ضعف في الوعي بالمصادر التنموية المحلية سواء على المستوى البشري أو على مستوى الطبيعة المحلية، فعند السؤال كيف يمكن أن تستفيد من البيئة المحلية الطبيعية المحيطة بك؟ وكيف يمكن استثمار قدراتك ومهارتك أو السكان المحليين في تنمية مجتمعكم؟ اتضح بأن هناك قصور في معرفة المصادر التنموية المحلية المتاحة التي يمكن استثمارها والاستفادة منها داخل مجتمعهم، يمكن أن يشار إلى سبب تلك النتيجة إلى التهميش وعدم تقدير تلك المصادر سواء الطبيعية أو البشرية، وعلى الرغم من أنها قرية تاريخية يوجد بها معالم أثرية إلا أنه لم تتم الإشارة لها مصدرًا تنمويًا محتملًا.

قال (ع ٩) "ما عندنا شيء غير الجبال والوديان اللي تشوف والناس ما عندهم غير اللي يربونه والا يزرعونه".

كان جلي من خلال أفراد العينة بأنه غلب على تعبيرهم استخدام مصطلحات تشير إلى عدم الميول إلى تبني ثقافة التغيير والتطوير للوضع القائم، مثل عبارة "الحال طيب"، "الوضع زين"، "الله لا يغير"، "فتح باب جديد". أظهر

من خلاله المشاركون غياب التفكير الناقد للوضع القائم أو التفكير التنموي الواعي بتحسينه، كشفت المقابلة بعض الأسباب التي أدت إلى ذلك، مثل التعايش مع بعض المشاكل المحلية، والتكيف معها، انتظار الحلول التنموية من الخارج، يضاف إلى ذلك طبيعة المجتمع الريفي المحافظة والحذر من الجديد والتردد في تقبّله.

تطرق (ع ٦) بقوله "الحمد الله على الحال اللي حنا فيه والله لا يغير علينا...أيش يضمن إنه ما يفتح علينا مشاكل ما نقدر عليها لو غيرنا الوضع...". *ويضيف (ع ١١) "الحين عيالنا ما هم مثل أول بعد ما غيرتهم الجوالات ما بالجديد غير الخراب لا والله الوضع الحالي زين...."*.

وكذلك الحال على مستوى المنظمات، اتضح من خلال العينة الالتزام بجدول أعمال ومهام محددة مسبقًا ومكررة خلال سنوات سابقة دون النظر إلى التطوير والتغيير، وقد اتضح سيطرة الاتجاه البيروقراطي على الأعمال لتلك المنظمات وهو السائد والمتبع.

قال (م ٢١) "والله حنا محدودين في أعمال ملتزمين فيها واحياناً تكون مفروضة علينا من المتبرعين أنفسهم والبرامج من سنين وهي ماشية ليش نغيرها والا نبدلها".

أظهر المشاركون عدم الدراية بكيفية حصر المشاكل التي تعيق التنمية بمجتمعهم وكذلك الحال بالأولويات التنموية التي يحتاجها مجتمعهم المحلي، يعود السبب إلى عدم استخدامهم منهجية صحيحة تساعد على معرفتها لتحديد الأهداف التنموية الحقيقية للمجتمع، فقد تمت الإشارة إلى عدم وجود حصر للأولويات التنموية، أو تحديد للإشكالات المنتشرة داخل مجتمعهم، التي تعد حواجز تقف دون وضع الأهداف بشكل دقيق، وقد أكد أغلب أفراد العينة أن عملية تحديد الأولويات التنموية لم تأخذ أفضلية أو اهتمام في ثقافتهم العامة على اعتبار أنها شأن حكومي أو شخصي بالمقام الأول.

يقول (ع ٣) "كل واحد عنده مشاكله ويعرفها زين...ما يحتاج ندور على مشاكل غيرنا كل واحد يحل مشاكله بنفسه". *ويضيف (ع ٩) "الحكومة ما تقصر وفرت كل اللي يحتاجه الناس بالقرية...واللي عنده مشاكل وإلا مطالبات يروح بنفسه ببيان المسؤولين ما تقفل الحمد الله"*.

ينطبق ذلك على مستوى المنظمات، فعند سؤالهم عن الأسس التي يبنى عليها القرار التنموي وتقديم الخدمات للمجتمع أو تبنى عليه الخطط المستقبلية؟ أكد المشاركون بأنه لا يوجد مسوح اجتماعية لتحديد المشاكل والاحتياجات والفرص التي يمكن استثمارها وتطويرها بناءً على معطياتها، وإن وجد شيء منها فهو قديم ولا يمكن الاعتماد عليه، ويعزى ذلك بسبب قلة الخبرة والمختصين.

يقول (م ٢٠) "لا والله ما عندنا مسوح أصلاً ما فيه أحد يسويها...وعندنا مندوبين من الحواري متطوعين يساعدوننا الله يجزآهم خير في معرفة حاجة الناس". *ويضيف (م ١٧) "عندنا بيانات من الأفراد لما فتحوا ملفات عندنا....صحيح بعضها قديم مرة...."*.

بناءً على النتيجة السابقة تم استنتاج وجود قصور في الطموح التنموي والقدرة على تحديد أهداف المجتمع التنموية، أفاد أفراد العينة عن قصور في الطموح والنظرة التطويرية لأهداف البرامج والمشاريع التنموية، فقد اتضح من خلال المشاركين أن أغلب المبادرات التنموية التي تنشأ من داخل المجتمع المحلي لا تتجاوز أهدافها المستوى الفردي أو محيط العائلة، فهي تخاطب خدمة الفرد الشخصية، مثل مشاريع تربية المواشي، شراء الأراضي، إعداد برامج رياضية أو ثقافية أو صحية أو تعليمية لرفع مستوى الأبناء والعائلة، فهي تبقى حبيسة المستوى الفردي ولا تلامس مستوى المجتمع المحلي، وبحسب إشارة أفراد العينة يعود السبب بذلك إلى تواضع الدعم المادي المناسب، وطبيعة المجتمع الريفي المحافظة كما تمت الإشارة سابقًا، الذي قد يحد منافع تلك المشاريع على تنمية المجتمع المحلي بشكل عام.

يذكر (ع ٤) "عندي مشروع طورته لحالي الحمد الله ونجح في تربية الغنم يكفيني أنا وعيالي...نربي ونبيع ولو لقيت من يدعمني كان طورته أكثر....". *ويقول (ع ١١) "اشتريت*

أرض وزرعتها قبل أربع سنين ومنتوجها من التمر طيب هذي السنة الحمد الله...لكن محتاج أحفر لها بير ثاني والا أغزر الأول حتى أزيد الزراعة لكن ما عندي إمكانية". وقال (ع ١) "رأس مالي عيالي طورتهم بمجالات كثيرة وأهمها أنهم يتفوقون بالدراسة...ويكون عندهم وعي صحي ورياضي خصوصاً مع الأوضاع الحالية (جائحة كورونا)."

أكد المشاركون عدم وجود منهجية لقياس مستوى النمو الاجتماعي، أو اتجاه التغيير بمجتمعهم، الذي يعد أساس لقياس مدى مناسبة الفعل التنموي وتأثيره على المجتمع، إضافة إلى ذلك، تم التأكيد على عدم وجود منهجية لقياس التغذية الراجعة لأثر خدمات التنمية الاجتماعية المقدمة ومدى استفادة الفئات المستهدفة منها، فقد بينت النتائج أن قياس التغيير بالمجتمع يعتمد على ملاحظات فردية غير متخصصة يداخلها التحيز بشكل كبير، ولا يتم النظر إلى مقداره أو أثره أو اتجاهه "سلبي أم إيجابي"، فالمقياس الوحيد لذلك مبني على الشعور والحس الفردي بوضع المجتمع، يزيد وينقص هذا الحس، كما أشار أحد المشاركين بشكل مباشر؛ حسب "الموسم" للخدمات التي تقدم به مثل (شهر رمضان، بداية المدارس، دخول الشتاء).

يقول (ع ١٣) "ما يحتاج شيء أصلاً تشوف الناس يفرحون لما يجي رمضان فيه خيرات وصدقات من أهل الخير كل يوم ولما تفتح المدارس فيه مساعدات ويوم يدخل البرد الملابس والبطاطين...".

كذلك الحال في المنظمات، فهي تعتمد في بناء وتقديم برامجها التنموية على بيانات قديمة وتفتقد لوجود طرق وأساليب منهجية لقياس التغير الاجتماعي ومقداره من خلال ما تقدمه.

يقول (م ٢١) "ما فيه شيء محدد وما يحتاج حنا أصلاً نقدم الخدمات اللي تنقص على الأسر بالمنطقة حسب توفرها من أهل الخير والمتبرعين أو يطلبونها هم بعضهم أجهزة قياس ضغط وسكر ومرات كراسي وأسرة للمعاقين وكبار السن وهذا المهم".

ثانياً/ عوائق مهارية وتعليمية للتمكين المجتمعي:

أكدت نتائج هذه الفئة الحاجة إلى الإعداد والتدريب على ثلاثة مستويات، هي المستوى الشخصي، والمستوى الإداري، والمستوى الفني، حيث أفاد أفراد العينة بشكل واضح أن هناك ضعفًا بالمهارات القيادية بين الأفراد داخل المجتمع المحلي، أكد البعض أن لديهم الاستعداد للعمل لمصلحة المجتمع المحلي طوعاً وكذلك لدى باقي أفراد المجتمع، إلا أنه لا توجد مبادرات تنموية جادة تحفزهم، وضعف في تنظيم العمل التنموي، وتشتت الجهود واقتصارها على جهود فردية "المستوى الفردي"، إضافة إلى ضعف توزيع المهام الهادفة لخدمة المجتمع وعدم الالتزام بإنهائها، ووجود ضعف في الانتماء إلى الفعل التنموي، يعكس هذا الإقرار من أفراد العينة بشكل واضح غياب القيادة المحلية التي تساعد على توجيه وتوحيد الجهود المحلية نحو تنمية المجتمع.

يقول (ع ٥) "القرية فيها الخير وأهلها ما عندهم المانع يشتغلون لمصلحتها لكن ما فيه عمل يتفقون عليه ويسويه الكل مع بعض...علشان كذا كل واحد يشتغل لنفسه"، ويكمل بقوله "كل واحد يعمل باللي يعرف... والمتطوعين الشباب كلٍ يسوي اللي يقدر عليه ولو تطلب منهم شيء ما يقصرون....". *ويقول (ع ٨) "بعض المشاريع ما لنا دخل فيها ولا نعرف لها اللي تسويها الحكومة وهي اللي تشرف عليها وتديرها..."*

وعلى مستوى المنظمات اتضح أن هناك استثمار جيد للجهود التطوعية في مجال التنمية الاجتماعية من أفراد المجتمع المحلي، فعلى مستوى المنظمات غير الربحية تم استثمار الجهود التطوعية للأفراد للتواصل مع أفراد المجتمع المدني وتنسيق وصول الإعانات لهم ممن يحتاجون المساعدة والرعاية الاجتماعية، مما ساعد على خلق قائد محلي داخل المجتمع بالمجال الخيري والمساعدات العينية للمحتاجين.

يقول (م ٢٢) "نحمد الله ان فيه متطوعين من نفس الحواري من الشباب يساعدوننا في تسهيل أمورنا...وتوصيل المساعدات للأسر المحتاجة وللمحتاجين في منطقتهم نعتمد عليهم وهم ما يقصرون".

أوضحت النتائج وجود محدودية بمعرفة المهارات الإدارية لإنجاح الفعل التنموي، حيث أكد المشاركون عدم الدراية بكيفية إدارة المشاريع التنموية وبرامجها وقلة الخبرة بها، من خلال إظهارهم عدم الإلمام بكيفية تحديد الاحتياجات المادية والبشرية للمشاريع التنموية، وقلة الخبرة بكيفية رسم خططها التشغيلية، ومؤشرات الأداء، والتسويق لها، وقياس جودتها.

حيث أشار (ع ٢) بقول "لا والله ما أعرف شي عن المشاريع ولا أدري كيف تدار..." ويضيف بقوله "هذي يبغالها واحد عنده خبرة زينة...".

كما أظهرت النتائج وجود حاجة إلى تطوير مهارة بناء وتصميم البرامج والمشاريع التنموية، حيث أكد أفراد العينة عدم توافق البرامج والمشاريع المقدمة لهم مع الاحتياجات التنموية فأغلبها تركز على الأعمال الخيرية والتبرعات، واتضح أنها تأتي من خارج المجتمع المحلي وليس من داخله مما يزيد إمكانية ابتعادها عن الاحتياج الفعلي للمجتمع المحلي، وأوضحت النتائج بأنها تُبنى على ما هو متاح من إمكانات وتبرعات خارجية مشروطة، وهي بالغالب لا تبنى على أساس دراسات ميدانية للاحتياج الفعلي للمجتمع، يضاف إلى ذلك تواضع إعدادها وأهدافها التنموية، فأغلبها تكون موجهة إلى الأعمال الخيرية والتبرعات المادية والعينية أكثر من كونها تعالج الأعمال الإنتاجية التي يقوم بها أفراد المجتمع المحلي، مما لا يساعد على تحقيق الفعل التنموي واستمراريته.

يقول (م ٢١) "نطلب برامج مهمه للمجتمع لكنها تجي جاهزة ما نقدر نغيرها...وحسب ما هو متوفر من برامج ومشاريع تجي لنا جاهزة ونقدمها وهي أكيد تفيد القرية وأهلها...". ويقول (م ٢٢) "المشكلة ان المشاريع يحددها المتبرع ويشترط كيف تنفذ ولمين واغلبها للأعمال الخيرية وحنا ملزمين في شروطه...".

إضافة إلى ما سبق أظهرت تبين وجود حاجة لتطوير المهارات الفنية لأفراد المجتمع المحلي، وكذلك المنظمات الرسمية بداخله، حيث أشار أفراد العينة إلى ضعف توظيف الأدوات التقنية والتكنولوجية الحديثة في أعمالهم الخاصة، بسبب التمسك بالأساليب التقليدية التي تعبر عن التراث الثقافي للمجتمع المحلي، واعترافهم بعدم الثقة بها مقارنة بمهاراتهم الخاصة، وصعوبة إجراءات الحصول عليها في عدد من المجالات، مثل: الزراعة، والرعي، والمنتوجات الحيوانية، وتربية النحل وغيرها من الأعمال المنتشرة بمجتمع الدراسة.

يقول *(ع ٧) "العرف هذا ماخذينه من الأولين في الزراعة والنحالة وأيش يدرّي اللي ما يعرفها فيها...". ويضيف (ع ١٠)* وبنفس السياق *"ما نعرف غير اللي تعلمناه من اجدادنا ولو بغينا نحط آلات على شان نجيبها تأخذ وقت...ويمكن ما تصلح لشغلنا". ويضيف (ع ٨) "أنا أشتغل مع النحل وما كل شيء يصلح معه تعرف أن النحل حساس لكل حاجة ويمكن يشد ولا عاد يرجع لو اشتغل بعدة غريبة ...".*

أظهرت البيانات وجود قصور في خبرة المنظمات المحلية بكيفية إسهامها في دعم وتطوير المهارات الفنية والمهنية وتغذيتها بالأساليب التقنية الحديثة، يعود إلى عدم معرفتهم بالاحتياجات، وأن هناك أولويات تسبقها، وتصورهم بأن ذلك خارج نطاق عملهم ويجب أن تقوم به الجهات التدريبية.

يقول (م ١٨) "اذا ما كنت أقدر أعرف أيش يحتاجون ما أقدر اقدم الدورة...والمجال هذا ما هو من الخدمات اللي نقدمها". ويضيف (م ١٦) "عندنا أمور أهم من تطوير المهارات بأعمالهم...بعض العوائل ما تقدر تجيب ملابس لعيالهم....".

ثالثاً/ عوائق إجرائية وتنفيذية للتمكين المجتمعي:

أوضح المشاركون وجود قصور في البنية التحتية والإلمام بالإجراءات التنفيذية التي تقوم عليها خدمات التنمية الاجتماعية، حيث أكدت النتائج محدودية توفر منشآت ومبان ومرافق مجهزة لتقديم الدعم وتسهيل المساندة للخدمات الاجتماعية، فيتم الاعتماد على مبانٍ مختلفة من خلال التنسيق مع جهات متنوعة قد تكون حكومية أو خاصة أو خيرية. وعند السؤال عن توافر بيانات عن المجتمع المحلي أو وجود مركز معلومات يعتمد عليه في بناء الخدمات الاجتماعية وإعداد ودعم البرامج والمشاريع؟ أكد المشاركون، بشكل مباشر وإدراك كامل، عدم توفر بيانات أو معلومات إحصائية عن مجتمعهم المحلي أو وجود جهة أو مركز يقدمها، من خلال توظيف عبارات صريحة للتعبير عن ذلك، مثل: "لا ما فيه"، "عند الحكومة بس"، "ما عندنا"، "ما سمعت أن فيه"، واتضح أن الاعتماد في تقديم الخدمات الاجتماعية يكون على معلومات وبيانات من خلال أفراد المجتمع نفسه، مما ساعد على زيادة التضارب في تحديد الاحتياجات التنموية لمجتمع الدراسة، وإعطاء فرصة للتقديرات الشخصية للاحتياج وضعف في نوعية البرامج التنموية المقدمة.

أشار (م ١٥) بقول "حاجة محددة نعتمد عليها لا ما فيه لكن البركة هي كل شيء والمحتاجين معروفين ولا يخفون على أحد". ويقول (م ٢٠) "المباني كل أبوها مستأجرة أو للحكومة وما فيه شيء مجهز غير يمكن المدارس حنا نجتهد قد ما نقدر نوفر المكان ...".

أكد أفراد العينة وجود ضعف في تفعيل الوسائط التنموية في المحيط الإداري للمجتمع المحلي، فعند سؤالهم عن استفادتهم من المنظمات التي تدعم المشاريع والأفكار التنموية؟ أشاروا إلى محدودية الاستفادة من حاضنات ريادة الأعمال في المنطقة، وعدم استثمار المسؤولية الاجتماعية للشركات، وقصور أساليب جذب التبرعات من رجال الأعمال، وكذلك محدودية التواصل مع الإدارات التعليمية والتدريبية المتخصصة للحصول على الخدمات التنموية، مثل: الجامعات، والمعاهد، وكليات التدريب الفني والتقني الحكومية التي تقدم مثل هذه الخدمات للمجتمعات المحيطة بها، وكذلك ضعف بالتواصل مع القطاع الصحي لتفعيل دوره في التوعية والإرشاد الصحي للمجتمع المحلي، وانحصر دور الوسائط التنموية في الأعمال الخيرية فقط، ويعود السبب الرئيس لذلك هو قلة الوعي بها وعدم المعرفة بكيفية التواصل معها.

يذكر (ع ١٤) "ما أعرف غير اللي بالقرية واللي برى القرية ما لنا طريق عليهم...والشركات ايش تسوي هنا". ويضيف (ع ١) "الميسورين ما يقصرون يوم نجيهم يدورون الأجر...يسدون الدين ويعالجون المريض ويعطون أجهزة وكراسي للعاجزين وكبار السن".

إضافة إلى ما سبق أكد أفراد العينة وجود ضبابية وعدم معرفة بالأنظمة واللوائح المرتبطة بآلية الإجراءات الرسمية في المجالات المختلفة التي ترتبط بتسهيل الفعل التنموي والتنمية المجتمعية مثل طلب الدعم الزراعي، والدعم المادي لترميم وصيانة المنازل، ودعم بنك التنمية الاجتماعية للمشاريع الخاصة، ودعم الأسر المنتجة وغيرها من المجالات المرتبطة بالفعل التنموي.

يقول (م ١٩)"النظام عند الإدارات الحكومية غير نرجع لها حتى نتأكد منه...". ويضيف (ع ٨) "...يا كثر طلباتهم ولابد ما ينقصك شيء وهم على طريف والله ما يمشونها لك وهي ناقصة لازم تروح وترجع عليهم لين تتعب".

صرّح المشاركون بوجود ضعف بتفعيل شبكة التواصل التنموية على المستوى الداخلي والخارجي، ففيما يخص شبكة التواصل الداخلية أشار أفراد العينة إلى وجود محدودية في التواصل داخل المجتمع للوصول إلى حلول مشتركة للمشاكل والاحتياجات التنموية داخل المجتمع، فالتواصل داخل المجتمع المحلي يقتصر على مواضيع ترتبط بالعادات والتقاليد والأعراف الدارجة، التي تعد جزءًا مهمًا من ثقافتهم المحلية ومتمسكين بها، وما عداها، مثل: الاحتياجات التنموية، والقضايا المستجدة، مثل: شبكة

الانترنت ومعاهد التدريب وتعليم اللغات، فيصعب خلق تواصل حولها بسبب محدودية الخبرة بها وخروجها عن الالتزامات الثقافية الموروثة، والاعتقاد السائد حولها بأنها شأن حكومي بالمقام الأول تتم مناقشته من خلال القنوات الرسمية.

يقول (ع ١٣) "الناس متواصلين بين بعض والمساعدات بينهم ساير معروف من زمان اما في الأمور اللي ما نعرف فيها لا والله ما اخفيك ما فيه...". وأشار (م١٨) بقولة "صعب تلقى أحد تشاوره كل هذا بيد الحكومة وهي اللي تحدده وتقرّة للناس".

وفيما يخص شبكة التواصل الخارجية، فقد تم السؤال بشكل صريح عن وجود اتصال مع جهات خارجية تساعدهم على تنفيذ مشاريع تخدم مجتمعهم وتساعد على تطوير واقعهم وتلبية احتياجاتهم التنموية؟ من خلال الإجابة عن هذا الاستفسار أكد أفراد العينة وجود ضعف في معرفة كيفية إيصال الاحتياجات التنموية إلى الجهات المختصة، ومحدودية الاطلاع على خبرات تنموية خارجية مماثلة للاسترشاد بها، وكذلك إلى قصور في بناء علاقات وشراكات مع منظمات المجتمع المدني الداعمة للفعل التنموي. شاع بين أفراد العينة تصور بأن عملية التواصل الخارجي لطلب الدعم والمساندة غير واقعي وغير مجدي، وقد لا يجد ردة فعل جيدة، وتم عده تدخلًا في شؤون الغير، انعكست هذه التصورات على ضعف التسويق للمبادرات التنموية المحلية في المحيط الخارجي ليتم تبنيها ودعمها وتمويلها، وضعف التواصل مع الخبراء والمختصين في المجال التنموي، باستثناء التواصل بشأن طلب بعض المساعدات النظامية المقدمة دعمًا مع جاهات حكومية وأغلبها تكون مادية مثل استحقاق الضمان الاجتماعي، وقروض الزواج.

يذكر (م ١٦) "برا القرية ما حصل طلبنا من أحد معين يساعد...اللي أعرف ان وزارة الزراعة تدعم المزارعين وتساعدهم وما قصروا معانا أما غير الحكومة ما فيه أحد يبي يسوي لك شيء ببلاش...وصعب أنك تسأل اللي سواه غيرك ولو انه عام الا بطريقة رسمية". ويضيف (ع ١) "مين يدعم من غير الحكومة أعرف ناس استفادت من قرض الزواج وترميم بيوتهم...". ويقول (ع ٧) "اللي عندك ما أحد مهتم فيه واللي عند الناس ما يقولون لك عليه لو أنهم مسوينه قبلك". ويؤكد (م ١٩) "ان كان فيه طلب مساعدة ولا دعم أغلب شيء يكون طلب مادي...أنا متأكد انه لو كان الطلب لمشروع يفيد الناس كان يلقى كثير من يدعمه لكن ما أحد يدري عنها من أهل العرف والخِبر...".

فسّر ما سبق تأكيد أفراد العينة أن البرامج والمشاريع التنموية تواجه ضعف الدعم المادي، خصوصًا تلك التي تنبع من داخل المجتمع المحلي مما يعيق نجاحها واستمراريتها.

يقول (ع ٧) "الصرف على المشاريع الخاصة محدود جدًا جدًا ويمكن ما تلقى من يصرف عليها غير بحدود وشروط...".

قد يعود السبب في ضعف التمويل عدم الاستفادة من الوسائط التنموية، وكذلك إلى ضعف الخبرة والإلمام بالأنظمة والإجراءات التنفيذية للبرامج والمشاريع التنموية، والقدرة على إدارتها وتطويرها وتسويقها.

مناقشة النتائج:

بناءً على إجراءات تحليل البيانات فقد أبرز عرض النتائج ثلاثة محاور كونت مثلث العوائق ونموذج الممارسة لمدخل التمكين المجتمعي من خلال تجارب وخبرات عينة الدراسة، تمثلت بما يلي: ١) عوائق ثقافية ومنهجية، و ٢) عوائق مهارية وتعليمية، و ٣) عوائق إجرائية وتنفيذية، تم بناؤها من خلال ثلاث عشرة فئة فرعية.

عوائق ثقافية ومنهجية:

تم الإفصاح عن عوائق ترتبط بضعف الوعي والمعرفة المنهجية وتأثير الثقافة المحلية على عدد من القضايا المرتبطة بشكل مباشر بالتمكين المجتمعي، التي تعيق تحقيق الفعل التنموي في مجتمع الدراسة، فقد اتضح عدم وجود

وعي ومعرفة بطبيعة تركيب البنية السكانية لمجتمع الدراسة بسبب ثقافة المجتمع المحلية المحافظة، مما أدى إلى عدم توافر بيئة ملائمة للتمكين. فعدم المعرفة والوعي بطبيعة بنية مجتمعهم المحلي حدّ من فرصة التعبير عن آراء ورغبات فئات المجتمع المختلفة واهتماماتهم الخاصة، والحد كذلك من قدرتهم على الدفاع عن حقوقهم، وفقدان فرصة تنظيم الجهود لتلك الفئات، وتهميش رأيهم ودمج قرارهم في المجال التنموي، وبحسب الأدبيات، فإن عملية التمكين تأتي على النقيض من هذه النتيجة، فهي تنطوي على محاربة العلاقات القمعية بالمجتمع للتّعبير والتصرف حسب حاجة أفراد المجتمع (Luttrell & Queiroz, 2009)، وهي كذلك وسيلة للحد من التهميش وعدم المساواة داخل المجتمعات (Morgan, 2016; Itzhaky, 2000; AbdulWahid, 2016)، مما أثر على خاصية التنوع في القرار التنموي والمرتبط بتنوع تلك الفئات السكانية وانحصاره في اتجاه واحد لا يخدم القرار التنموي الواعي والمشاركة النوعية بالمجتمع، ويضعف مستوى الشعور بالانتماء والولاء لتلك المشاريع، فلابد من وجود تمثيل عادل لجميع فئات المجتمع المحلي من خلال المعرفة بتركيب البنية السكانية ودراستها بناءً على النوع أو العمر أو التخصص أو الميول، والحالة الاجتماعية والاقتصادية وغير ذلك من متغيرات، بهدف تحقيق التأثير الموجّه على القرار التنموي وتنوع المشاركة به، تؤكد هذه النتيجة ما توصل له (Gutberlet, 2008; Foster, 2005; Bennett, 2002; Narayan, 2002) عن أهمية تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال إتاحة الفرصة لجميع فئات المجتمع للمساهمة في صنع القرار التنموي، وضرورة إبداء الرأي والتفاوض والإدماج الاجتماعي لأفراد المجتمع بالمشاريع التنموية التي تخص حياتهم. لذلك من المهم أن يكون هناك وعي ومعرفة وتفعيل لمسألة تركيب البنية السكانية للمجتمع المحلي، لتكون مصدر من مصادر التوجهات التنموية، واستثمار للقدرات والاهتمامات والاحتياجات على اعتبار دقيق لكل فئة داخل المجتمع المحلي.

من العوائق كذلك عدم المعرفة أو الوصول الناجح وحصر للموارد التنموية المحلية المتاحة سواء الطبيعية أو البشرية، ونقص الوعي التنموي هذا يعيق بشكل كبير إمكانية التمكين المجتمعي لتحقيق الفعل التنموي من خلال عدم المعرفة واستثمار المصادر التنموية المحلية والقدرة على الموازنة بينها، أكدت ذلك ما توصلت له دراسة Santosa (2014) من خلال تأكيد على أهمية عمل توازن داخل المجتمع المحلي بين الموارد الطبيعية والكوادر البشرية لتحقيق التمكين، وإلى زيادة مستوى الوعي التنموي وأهمية التمكين المجتمعي بين أفراد المجتمع وجعلها جزءًا من ثقافته المحلية. يضاف إلى ذلك غياب أسلوب التفكير الناقد للوضع الراهن والتفكير الواعي بالمستقبل للمجتمع المحلي، وإلى وجود رغبة سلبية بعدم التغيير وشعور بالخوف منه، قد يعود السبب في ذلك إلى ثقافة المجتمع المحلي ووعيه التنموي الذي لا يساعد على تحديد الأهداف التنموية والاحتياج الأهم والمبني على دراسة علمية للواقع التنموي، أكدت هذه النتيجة دراسة Awaluddin, et al. (2019) التي أشارت بأن افتقار المجتمع إلى الوعي في فهم أهداف البرامج التنموية وغاياتها من أكبر العقبات التي تواجه تمكين المجتمع المحلي، وقد أثر ذلك على قدرة المجتمع المحلي على التخطيط المستقبلي لنموه، وغياب الإرادة والإصرار والتفكير الإيجابي الناقد نحو وضع المجتمع، والنظرة المتفائلة نحو التغيير وإلى مستقبل تنموي أفضل، أكدت هذه النتيجة كذلك دراسة الوليدات (٢٠١٩) التي أبرزت أهمية التفكير الناقد للوضع القائم والإرادة والرغبة بتغيير الواقع، وأهمية وجود هدف تنموي على تحقيق التمكين للمجتمع.

أكدت النتائج وجود تأثير لضعف المستوى الثقافي التنموي لدى الأفراد على مستوى البرامج والمشاريع التي يتبنونها داخل مجتمعهم، فمن المهم تكوين اتجاه ثقافي لدى أفراد المجتمعات الريفية يتجاوزون به اقتصار نظرتهم المحدودة عند التفكير في بناء البرامج والمشاريع التنموية وانحصارها بالمستوى الفردي، ويجاوزون فيه طموحهم التنموي إلى تحقيق الفائدة العامة للمجتمع الذي يعيشون به وذلك من خلال رفع مستوى الوعي بثقافة التنمية. إضاقة إلى ذلك لابد أن تُبنى البرامج والمشاريع التنموية متوافقة مع العادات والثقافة المحلية، ومتناسبة مع موارده المحلية،

أكدت هذه النتيجة دراسة Sutawa (2012) حيث أثبتت نتائجها بأنه من أهم أسس تمكين المجتمع الريفي هو بناء البرامج والمشاريع التنموية متماشية مع ثقافته المحلية وعاداته وتقاليده وتدعم الطبيعة المحلية وتحافظ عليها.

تم الكشف عن عدم وجود نهج صحيح لقياس النمو والتغير الاجتماعي، الذي تدعم نتائجه الفعل التنموي وتساند التمكين المجتمعي، فقد تشتت معه عملية التقويم للواقع التنموي للمجتمع المحلي، وتوجيه الجهد لحاجاته وأولوياته التنموية، وعدم إدراك المشكلات المتطورة التي يواجهها، لذلك لابد من خلق وعي لدى المجتمع المحلي وتحفيز أفراده إلى تبني منهجية علمية لملاحظة وقياس التغير والنمو بداخله، تؤكد هذه النتيجة ما توصلت له دراسة Ljunggren, et al. (2010) بأهمية رفع وعي المجتمع الريفي بحاجات التنمية المحلية من خلال أسلوب علمي مدروس لإدراك المشكلات الحقيقية التي تواجه مجتمعهم.

عوائق مهارية وتعليمية:

يعد التدريب وتطوير المهارات والقدرات الفنية والإدارية والشخصية من الركائز المهمة التي لا يستغني عنها أي مجتمع لتحقيق التمكين له، فمن خلالها تكتمل قدرة المجتمع على التحكم بالفعل التنموي وقيادته حسب إشارة عدد من الأدبيات (Noraini & AbuTalib, 2015; Thompson, 2007 ؛مسعود، ٢٠٠٦)، تم الكشف عن وجود حاجة إلى تطوير المهارات القيادية المحلية للفعل التنموي لأفراد المجتمع بهدف تخطّي عدد من العقبات نحو التمكين مثل تشتت الجهود التنموية، وعنصر المبادرة.

بجانب مهارات القيادة اتضح أن هناك حاجة ملحة كذلك لبناء برامج تدريبية تستهدف المهارات الإدارية لأفراد المجتمع المحلي في مجال المشاريع والبرامج التنموية ودمجها مع التقنية الحديثة التي تساعد على مواكبة التطور التقني والتقدم التكنولوجي، تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة خزعلي (٢٠١٩) و الوليدات (٢٠١٩) بتوصياتها بأهمية التدريب على استخدام التقنية الحديثة وتبني الأفكار الجديدة للصناعات التقليدية بالمجتمعات الريفية، وأهمية أن تتبنى مراكز التدريب المهني برامج تعنى بتدريب أفراد المجتمع المحلي لتطوير المهارات الفنية والإدارية والشخصية في المجتمعات الريفية لدعم مبدأ التمكين التنموي. من خلال النتائج تم الإدراك بأن هناك فجوة بين طبيعة البرامج والمشاريع واحتياج المجتمع التنموي يجب أن تجسّر من خلال التدريب على تبني منهجية علمية تساعد في صياغتها بشكل علمي يجعلها تلبي احتياج المجتمع المحلي، فيجب أن يتم إعداد البرامج والمشاريع من خلال دراسة ميدانية منهجية علمية لواقع المجتمع المحلي يحدد من خلال نتائجها الإمكانات والحاجات ونوعية البرنامج أو المشروع التنموي، دعمت هذه النتيجة ما توصلت له دراسة Yusriadi (2019) و Pudji (2011) التي أكدت نتائجها على أهمية فاعلية التدريب على أساليب إعداد وتنفيذ البرامج التنموية في تحقيق التمكين المجتمعي.

عكست نتائج الدراسة كذلك أهمية خلق برامج تدريبية تساعد أفراد المجتمع على تكوين خبرات ومهارات فنية تمكنهم من إدارة برامج ومشاريع العملية التنموية، وأهمية أن تُنشأ بطريقة احترافية تساعد على توجيهها نحو تنمية مجتمعهم بناءً على ما هو متاح من مصادر وموارد تنموية محلية واستثمارها لضمان تحقيق الاستدامة التنموية، الذي يعد من المكونات الرئيسة للتمكين المجتمعي، تؤكد ذلك ما توصلت له دراسة كل من (Kieffer, 1984; AbdulWahid, 2016 ;Noraini & AbuTalib 2015) التي أشارت نتائجها إلى أن التمكين المجتمعي يعتمد على تنمية الخبرات والقدرات والطاقات الفنية والمهارية للمجتمع المحلي، وكذلك دراسة (Pudji, 2011; Sutawa, 2012) التي أكدت نتائجها على أهمية تدريب المجتمع المحلي على إدارة المشاريع التنموية لتحقيق التمكين له.

عوائق إجرائية وتنفيذية:

تعد الإجراءات التنفيذية وجاهزية البنية التحتية من الأولويات التي تساعد على بناء الفعل التنموي وتحقيق التمكين المجتمعي من خلال الوعي بالأنظمة واللوائح الإجرائية، وتكوين بيئة مناسبة يرتكز عليها التمكين المجتمعي. أوضحت النتائج محدودية المرافق والمنشآت التي تدعم البنية الاجتماعية لتسهيل الفعل التنموي، فالحاجة ماسة

لتوفيرها لإعطاء العملية التنموية الأرضية المناسبة التي تقوم عليها، ولدعم التمكين المجتمعي التنموي، إضافة إلى ذلك تم تأكيد عدم وجود مصدر موحد للبيانات أو المعلومات التي تساعد على صنع القرار التنموي المناسب، التي يمكن أن يصل إليها أفراد المجتمع بسهولة، لذلك وجود وحدة أو مركز لهذا الغرض يعد ضرورة ملحة لتمكين المجتمع من بناء القرار التنموي الموجّه والعمل على تحقيقه، أكدت هذه النتيجة دراسة (Gutberlet, 2008; Foster, 2005) بتأكيدهما على أهمية إتاحة البيانات والمعلومات في تحقيق التمكين للمجتمعات المحلية، وأن غيابه يمثل عائق نحو المشاركة والتمكين المجتمعي.

كما أكدت النتائج أن المجتمع المحلي لا يستثمر الوسائط التنموية المتاحة في محيطه الإداري لتحقيق التكامل مع الجهود الحكومية ومساندتها، والذي يعد من أهم الدعائم التي تقوم عليها عملية التمكين للمجتمع، يؤكد هذه النتيجة ما توصلت له بعض الدراسات بالخلوص إلى أن دعم القطاع الحكومي وحده لا يكفي لتحقيق التمكين التنموي بالمجتمع ومن المهم أن يكون هناك تكامل مع باقي القطاعات التنموية داخل المجتمع (Noraini & AbuTalib, 2015; Vikram, 2013)، لذلك يجب أن يكون استثمارها للوسائط التنموية المتاحة للجميع، وعدم إغفالها لأي سبب لتحقيق التكامل بين الفواعل التنموية داخل المجتمع، وكذلك توظيف القطاع الخاص من خلال مسؤوليته الاجتماعية لرفع مستوى التمكين بالمجتمع المحلي. إضافة إلى ذلك كشفت النتائج عن وجود غموض وعدم وضوح في إدراك الإجراءات التنظيمية واللوائح التنفيذية الرسمية في مجال الفعل التنموي بين المشاركين، الذي يعد أحد أهم العوائق التنفيذية دون تحقيق التمكين المجتمعي، فعدم المعرفة بالإجراءات المطلوبة يصنع عقبة أمام الإقدام على ممارسة النشاط المطلوب، والعكس صحيح، فمعرفة الإجراءات وفهم الأنظمة يسهّل ممارسة النشاط التنموي ويشجع على تنفيذه. من المهم الإشارة هنا إلى أن ذلك الغموض في معرفة الإجراءات التنظيمية قد يعود إلى انغلاق وقوقعة القطاعات التنموية المسؤولة نفسها وضعف تواصلها مع المجتمع المحلي وكذلك فيما بينها، وليس لجهل أفراد المجتمع بالنظام فقط، وقد اتضح ذلك من خلال عدم إبرازها للإجراءات المطلوبة للأنشطة الإنمائية حسب مجالها بشكل كافٍ، وتسهيل عملية التكامل والتواصل فيما بينها على المستوى الأفقي.

تجدر الإشارة إلى أن الدعم الحكومي في المملكة العربية السعودية من خلال الخطط والإستراتيجيات العامة التي تصب في صالح دعم التمكين للمجتمع، مثل رؤية المملكة (2030)، وكذلك البرامج والمشاريع المختلفة التي تقدمها وتشرف عليها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، التي تعد من أهم محركات دعم وتسريع مراحل التمكين ونقله إلى المستوى التطبيقي لتحقيق التنمية الاجتماعية، حيث يعد ذلك الدعم من حكومة المملكة من أهم الروافد التي يجب أن يستثمرها المجتمع ويستفيد منها لتنويع مصادر الدخل، وتوظيف طاقاته وإمكاناته المهارية والبيئية من خلالها لتحسين المستوى الاقتصادي، يؤكد ذلك ما توصلت إليه دراسة (Noraini & AbuTalib, 2015; AbdulWahid, 2016) التي أكدت نتائجها بأنه من أكبر العوائق التي تحول دون تمكين المجتمع المحلي وجعله قادرًا على قيادة التنمية المحلية هي التدخلات السياسية للحكومات المحلية، وسيطرة النخبة، وعدم توازن القوى داخله.

أثبتت النتائج كذلك وجود ضعف في الكفاءة التشاركية في المجال التنموي بسبب ضعف شبكة التواصل الداخلية والخارجية لتحقيق التكامل وتبادل الخبرات، حيث أوضحت بأن ما يعيق شبكة التواصل داخل المجتمع هو قلة النقاش الجماعي والتحاور في المجال التنموي لأفراد المجتمع، مما يستدعي بناء برامج تثقيفية وتوعوية من خلال ممارسين متخصصين في المجال التنموي لتعزيز مبدأ النقاش الجماعي للشؤون التنموية في المجتمع المحلي بشكل مستمر لتحقيق التمكين المجتمعي من خلال زيادة الوعي بالمتطلبات التنموية وإدراك المشكلات الحقيقية داخل المجتمع، تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة Ljunggren et al. (2010) بتأكيدها على نجاح آلية المناقشات الجماعية التنموية في المجتمعات الريفية في تحقيق التمكين المجتمعي من خلال دورها في تحفيز أفراد المجتمع على تجاوز أنفسهم والمشاركة الفعالة في تنمية مجتمعهم. وفيما يخص شبكة التواصل مع المحيط الخارجي التي تعد من أهم أبواب الدعم والمساندة للتمكين التنموي

للمجتمع، أوضحت النتائج أنها غير مفعّلة مما أعاق النهج التشاركي للمجتمع المحلي بالفعل التنموي الذي يعد أحد عوامل تحقيق التمكين المجتمعي، وكان ذلك بسبب غياب الوعي بكيفية التواصل والتشارك مع المحيط الخارجي وتبادل الخبرات وتسويق الأفكار، فبحسب إشارة الأدبيات وتوصيات عدد من المنظمات العالمية التنموية، أن العملية التنموية تعتمد بشكل كبير على التكامل والتواصل وبناء الشراكات مع الأطراف التنموية التي تساعد وتدعم دور المجتمع المحلي التنموي ورفع دوره التشاركي في العملية التنموية لتمكينه من قيادتها، وقد أكدت الأدبيات هذه النتيجة من خلال إبراز أهمية النهج التشاركي لتحقيق التمكين للمجتمع (Morgan, 2016; Itzhaky, 2000; AbdulWahid, 2016; Santosa, 2014) بتأكيدها على أن عملية صياغة إستراتيجية التمكين تعتمد على الشراكة والترابط والتكامل بين الحكومة وصانعي السياسات التنموية وجميع الأطراف ذات العلاقة بالعملية التنموية، للمساعدة في تسويقها وتبنيها وتمويلها من جهات احترافية تعمل على دعمها وإنجاحها وتحقيق الهدف منها، أكدت هذه النتيجة ما توصلت له دراسة (خزعلي، ٢٠١٩) بأهمية تسويق البرامج والمشاريع التنموية المحلية بشكل مناسب بالمحيط الخارجي ليتم تبنيها وتمويلها من جهات مختصة وذات خبرة.

الخاتمة:

قدمت الدراسة نظرية تم تجذيرها من مجتمع الدراسة مباشرة لتكوين الإطار المفاهيمي لنموذج ممارسة التمكين التنموي، من خلال سلسلة مترابطة من الإجراءات المنهجية للكشف عن عوائق ممارسته، واقتراح نموذج مناسب للممارسة، أنظر الشكل رقم (٣). توصلت الدراسة إلى صياغة لنظرية "مثلث العوائق ونموذج الممارسة" للتمكين المجتمعي لتحقيق التنمية المحلية من داخل المجتمع. يقدم النموذج المقترح نهجًا يمكن أن يُعتمد عليه بموجب تأسيسه على بيانات من واقع المجتمع المحلي وفواعل التنمية المحلية به، كما أنه يعد اقتراح للجهات المختصة في مجال التنمية الاجتماعية لتحسين مستوى التمكين المجتمعي وآلية ممارسته لرفع مستوى التنمية الاجتماعية المحلية التي يقودها المجتمع. تم بناء إطار مفاهيمي، ساعد في الوصول إلى نموذج تطبيقي بني على تصور مجتمع الدراسة لتجاربهم وخبراتهم الخاصة لعوائق الممارسة، وقد مثلتها ثلاث فئات رئيسة تتفاعل مجتمعة مع الفئات الفرعية الثلاثة عشر التابعة لها، للتأثير على كفاءة ممارسة التمكين من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية التي يفسرها مثلث العوائق المكون من ١) عوائق ثقافية ومنهجية، و٢) عوائق مهارية وتعليمية، و٣) عوائق إجرائية وتنفيذية، خلصت من خلاله الدراسة إلى نظرية "مثلث العوائق ونموذج الممارسة". اختصت هذه النظرية بمجتمع الدراسة بسبب طبيعتها الكيفية من حيث عدد عينتها وتجانسها مما لا يعطيها ميزة التعميم، ولكنه يعطيها ميزة العمق. تم بناء نموذج ممارسة التمكين المجتمعي التنموي كدليل يسترشد به من خلال الكشف عن مثلث العوائق بمجتمع الدراسة، لرفع مستوى الوعي والمعرفة للمجتمع المحلي بمتطلبات صناعة التنمية الاجتماعية داخليًا وجعلها جزءًا من ثقافته المحلية وتبنّي النهج العلمي في التعامل معها ومتابعتها، وتوجيهها نحو احتياجات المجتمع المحلي الحقيقية استنادًا على موارده ومصادره التنموية المحلية وبتناسب مع ثقافته المحلية، وإعداد برامج تدريبية وتطويرية للمهارات الشخصية والإدارية والمهنية في المجال التنموي للمجتمع، ورفع مستوى الدعم والمساندة لتسهيل الإجراءات النظامية وتعزيز البنية التحتية المساندة والتواصل والتكامل مع الفواعل التنموية في المجتمع من خلال شبكة قوية، أنظر الشكل رقم (٣).

شكل (٣): ظهور نموذج "مثلث العوائق ونموذج الممارسة" للتمكين المجتمعي.

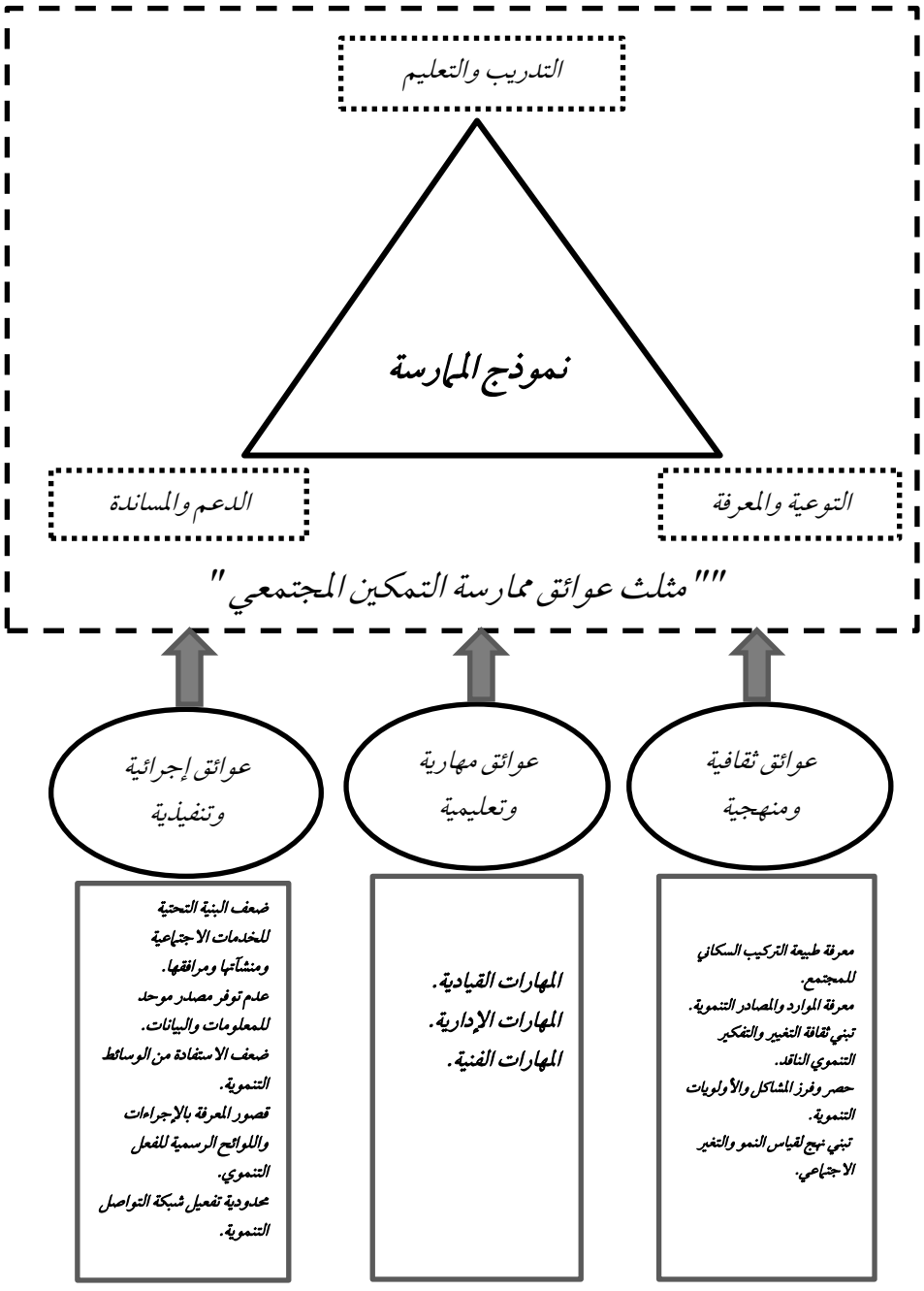

توصيات الدراسة:

بناءً على النتائج توصي الدراسة لدى وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والجهات ذات العلاقة بصناعة التنمية الاجتماعية، بضرورة إنشاء مركز متخصص تحت اسم "مركز التمكين المجتمعي"، يعمل على تلمّس جوانب النقص وتذليل العوائق تجاه تبني نهج التمكين وتعزيز ثقافة صناعة التنمية محليًا، يتضح دوره من خلال الآتي:

١. إعداد ممارسين ومستشارين في التمكين المجتمعي والتنمية الاجتماعية للعمل مع المجتمعات المستهدفة والمنظمات داخلها لتحقيق التمكين وممارسة التنمية الاجتماعية بشكل مستدام.

٢. إعداد وتدريب قيادات محلية تشارك في توجيه المجتمعات المحلية نحو الفعل التنموي من خلال تنظيم الجهود واستثمارها في التنمية المحلية للمجتمع، وتوظيف الثقافة المحلية لصالح العملية التنموية لمنع تصادمها مع الفعل التنموي. يمكن أن تمثل هذه القيادات لجان التنمية الاجتماعية الأهلية، وإضافة ممثلين من العنصر النسائي، والشباب دون سن الرابعة والعشرين، وكبار السن، والفئات الخاصة.

٣. تقديم دورات توعوية وتدريبية متخصصة لتطوير الجوانب الثقافية والفنية والمهارية والإدارية، لرفع مستوى صناعة وقيادة المشاريع والبرامج التنموية من داخل المجتمع المحلي.

٤. إنشاء مركز معلومات موحد يشتمل على بيانات إحصائية ونوعية ترتبط باحتياجات العملية التنموية بالمجتمع المحلي، لدعم التمكين المجتمعي وضمان استمراريته.

٥. عمل مسوح اجتماعية دورية لقياس التغير الاجتماعي واتجاه النمو، وقياس الأثر الرجعي للفعل التنموي على المجتمع للتقييم والمراجعة.

٦. ربط المجتمع المحلي بالمحيط الخارجي التنموي لتحقيق التكامل والشراكة وتبادل الخبرات مع أصحاب الخبرات والجهات الداعمة للفعل التنموي.

٧. رفع مستوى إدراك أفراد المجتمع المحلي للإجراءات والأنظمة الرسمية للفعل التنموي، مع التركيز على الإجراءات واللوائح للأنشطة التنموية الأبرز والأهم في المجتمع المحلي.

٨. تأسيس مرافق ومنشآت داخل المجتمع المحلي لدعم ومساندة العملية التنموية وتطويرها وتلبية احتياجاتها، وخلق بنية تحتية مادية تستند عليها عند الحاجة.

المراجع

أبو ساكور، تيسير (٢٠١٤). دور إدارة جامعة القدس المفتوحة في تمكين الشباب وتنمية قدراتهم في المجتمع الفلسطيني. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية*، ٢ (٦) ١٣-٤٤.

الأمم المتحدة (٢٠١٥). البرنامج الإنمائي في الدول العربية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول العالم، استرجعت من الرابط (بدون رقم نشر):
http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals.html

الأمم المتحدة (٢٠١٣). *التشجيع على التمكين للناس في سيا ق القضاء على الفقر، و تحقيق الإدماج الاجتماعي والعمالة الكاملة، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع*. تقرير الأمين العام، لجنة التنمية الاجتماعية، الدورة الحادية والخمسون، ١٥ شباط/ فبراير ٢٠١٣ -٦.

خزعلي، عبدالعزيز (٢٠١٩). لصناعات التقليدية والتمكين الاجتماعي: دراسة سوسيوتاريخية في شمال الأردن. *المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية*، ١٢ (٢)، ١٨٣-٢٠٨.

دليو، فضيل (٢٠٠٤). الصدق والثبات في البحوث الكمية والكيفية. *مجلة العلوم الاجتماعية*، ٨٣ (١٩) ٨٢-٩١.

الذبياني، حسن مرشد (٢٠١١). مدخل الى منهج النظرية المجذر. مجلة الاجتماعية، الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، ٤ (١) ٨-٣٣.

زكريا، حريزي (٢٠١١). *المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديموقراطية التشاركية*. (رسالة ماجستير غير منشورة) قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

العتيبي، سعد بن مرزوق (٢٠٠٤). *أفكار لتعزيز تمكين العاملين في المنظمات العربية*. ورقة علمية في المؤتمر العربي السنوي الخامس في الإدارة، في الفترة ٢٧-٢٩ نوفمبر ٢٠٠٤، في المنظمة العربية للتنمية الادارية، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، ٩٠-١١٧.

مسعود، أماني (٢٠٠٦). التمكين. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ضمن *سلاسل مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة*، العدد ٢٢، ٥-٢٩، القاهرة.

الوليدات، غريب و الخاروف، أمل (٢٠١٩). دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة الريفية في محافظة مأدبا. *مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية*، ٤٦ (١) ملحق (١) ١٥-٤٧.

المراجع الأجنبية

(SDC) Swiss Agency for Development and Cooperation, (2004). *Creating the Prospect of Living a Life in Dignity Principles*. Guiding the SDC in its Commitment to Fight Poverty, Berne, Switzerland: SDC.

AbdulWahid, A (2016). Barriers to empowerment: Assessment of community-led local development organizations in Pakistan. *Journal of Renewable and Sustainable Energy Reviews*, 74 (1) 1361-1370.

Noraini Ahmad, Shaik & AbuTalib, (2015). Empowering local communities: decentralization, empowerment and community driven development. *Journal of Quality & Quantity*, 49 (6) 827–838.

Albuquerque, Cristina & Santos, Clara & Almeida, Helena (2017). Assessing 'empowerment' as social development: goal and process. *European Journal of Social Work*, 20 (1) 88-100

Awaluddin, M. A, & Muhammad, Luthfi & Siraj, Yusriadi (2019). The Effectiveness Of The Implementation Of Independent Community Empowerment Programs In Bone District. *Journal of Applied and Natural Science*, 8 (8) 352-354

Badaruddin, Kariono & Ermansyah &;Lina, Sudarwati, (2017). *Community empowerment Based Social Capital and Village Business Company (BUMDes)*. Advances in Social Science, Education and Humanities Research, vol. 136.

Bennett, Lynn (2002). *Using Empowerment and Social Inclusion For Pro-poor Growth: A Theory of Social Change*. Working draft of Background Paper for the Social Development Sector Strategy Paper, Washington, DC: World Bank.

Calvès, Anne-Emmanuèle (2009). Empowerment: The History of a Key Concept in Contemporary Development Discourse. *Revue Tiers Monde*, 200 (4) 735-749.

Cavalieri, Irene & Almeida, Helena (2018). Power, Empowerment and Social Participation- the Building of a Conceptual Model. *European Journal of Social Science Education and Research*, 12 (1) 189-199.

Charmaz, K. (2006). *Constructing grounded theory: A practical guide through qualitative analysis*. Thousand Oaks, CA: Sage.

Christens, Brian D. (2012). Targeting empowerment in community development: a community psychology approach to enhancing local power and well-being. *Community Development Journal*, 47 (4) 538–554.

Cornwall, Andrea and & Brock, Karen (2005). *Beyond Buzzwords: 'Poverty Reduction,' 'Participation,' and 'Empowerment' in Development Policy*. UNRISD. United Nations Research Institute for Social Development, Paper No. 10.

Creswell, J. W. (2005). *Qualitative research design: An interactive approach*. (2nd ed.). Thousand Oaks, CA: Sage.

Foster, G. Pennie (2005). Using methods that matter: the impact of reflection, dialogue, and voice. *American Journal of Community Psychology*, 36 (3/4) 275–291.

Freire, Paulo (1970). *The Pedagogy of the Oppressed*. Translated by Myra Bergman Ramos (2005). Continuum, New York. London press.

Glaser B.G.& Strauss A. (1967). *The discovery of grounded theory: Strategies for qualitative research*. New York: Aldine de Gruyter.

Glaser B.G.& Strauss A. (1999). *The discovery of grounded theory: Strategies for qualitative research*. Piscataway, NJ: Aldine, Available on http:// www.sxf.uevora.pt/wp-content/uploads/2013/03/Glaser_1967.pdf

Glaser B.G. (1978). *Theoretical sensitivity*. California, The Sociology Press.

Gutberlet, J. (2008). Empowering collective recycling initiatives: Video documentation and action research with a recycling co-op in Brazil. *Journal of Resources, Conservation and Recycling*, vol. (52) 659–670.

Rappaport, Julian (1981). In praise of paradox: a social policy of empowerment over prevention. *American Journal of Community Psychology*, 9 (1) 1–25.

Itzhaky, Haya; York, Alan S. (2000). Empowerment and community participation: does gender make a difference?. *Social Work Research*, 24 (4) 225–234.

Kieffer, Charles H (1984). Citizen Empowerment, A Developmental Perspective. *Prevention in Human Services Journal*, 3 (2-3) 9 – 36.

Laverack, Glenn (2001). An identification and interpretation of the organizational aspects of community empowerment. *Community Development Journal*, 36 (2) 134–145.

Ljunggren, Anethe, & Zuli Huang, Fang & Wang, Eva Johansson (2010). Promoting Community Empowerment Among Rural Tibetans in China Using Focus Group Discussions. *Qual. Health Res*., 20 (9):1183-1191.

Luttrell, C. & Queiroz, J. (2009). *Understanding and operationalising empowerment*. ODI paper for the SDC Poverty-Wellbeing Platform, Working Paper 308.

Miller, L.; & Campbell, R. (2006). Taking stock of empowerment evaluation: an empirical review. *American Journal of Evaluation*, 27 (3) 296-319.

Morgan, J. (2016). Participation, empowerment and capacity building: Exploring young people's

perspectives on the services provided to them by a grassroots NGO in sub- Saharan Africa. *Children and Youth Serve Rev*; vol. (65) 175–82.

Narayan, Deepa (2002). *Empowerment and poverty reduction: A Sourcebook*. The World Bank, Washington D.C..

Oliver, P. (2006). *Purposive Sampling In V. Jupp*. The Sage Dictionary of Social Research Methods, pp. 244-245. London: Sage Publications Ltd.

Patton, M. Q. (2002). Two decades of developments in qualitative inquiry: A personal, experiential perspective. *Qualitative Social Work*, (1) 261-283.

Pudji, Muljono (2011). The model of family empowerment program for community development in West Java, Indonesia. *Journal of Agricultural Extension and Rural Development.* 3(11) 193-201.

Santosa, Imam (2014*). Strategic Management of Rural Community Empowerment: Based Local Resources, International Integration for Regional Public Management*. Conference Paper, International Integration for Regional Public Management (ICPM 2014) January 2014, Atlantis Press.

Simon, Barbara (1994). *The Empowerment Tradition in American Social Work: A History*. New York: Columbia University Press.

Strauss, A. & Corbin, J. (1990). *Basics of qualitative research: grounded theory procedures and techniques*. Newbury Park, CA: Sage Publications.

Sumarjo, dan. Saharuddin (2004). *Participatory methods for community development. Department of Socio-economic, Faculty of Agriculture*. Bogor Agricultural University, Bogor.

Sutawa, Gusti Kade (2012). Issues on Bali Tourism Development and Community Empowerment to Support Sustainable Tourism Development. *Journal of Procardia Economics and Finance*, 4 (2012) 413–422.

Thompson, Neil (2007). *Power and Empowerment*. Russell House.Pub.UK.

UNDP United Nations Development Programme (2004). *Nepal Human Development Report 2004: Empowerment and Poverty Reduction*. Empowerment and Poverty Reduction, ISBN: 99933-763-6-1 Printed in Nepal by Jagadamba Press Design and layout by Wordscape, Kathmandu, 2004.

Vikram, Amith (2013). *Women Empowerment and social development through Micro Finance in India*. Parthenope University of Naples, Conference Paper on March. Available on https://www.researchgate.net/publication/273455812_Women_Empowerment_and_social_development_through_Micro_Finance_in_India.